الشبكات الاجتماعية وبناء القوة

دراسة على عينة من نشطاء الجمعيات الأهلية وممثلي القوى السياسية بالسويس

د. محمود صلاح عبد الحفيظ(*)

مستخلص:

تعمل الدراسة الراهنة على فهم وتحليل أهمية تعدد الشبكات الاجتماعية القائمة على الهوية الجمعية في بناء الفوة، وما يرتبط بذلك من صراعات وقوي سياسية، ومن ثم تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما العلاقة بين مأسسة وتعدد شبكات الهوية الجمعية؛ والصراع الاجتماعي على بناء القوة في مدينة السويس؟ وقد استخدمت الدراسة عدة أساليب بحثية؛ بدءًا من الأسلوب التاريخي، مرورًا بالأسلوب الوصفي، نهاية بالأسلوب المقارن المحدود، والذي تطلب اختيار حالات محددة، تكون ثرية في البيانات التي تملكها وتعبر عنها لما مرت به من مواقف وتجارب سياسية واجتماعية، وعليه فقد تم تصميم عدة معايير لسحب عينة عمدية من نشطاء الجمعيات الأهلية، علاوة على حالات لنواب مستقلين وحزبيين سابقين.

وبلغ حجم العينة ثمانية عشر حالة، تمثل القوى الاجتماعية الرئيسة المنخرطة في العملية السياسية، والتي لها خبرات وتجارب سياسية وتنظيمية، وشملت حالات الجمعيات الأهلية أربع جمعيات، هي: القرعان، والمحاسنة، وأبنود، والقلعة.

وتم استخدام دليل المقابلة المتعمقة في إجراء المقابلات الميدانية لحالات الدراسة، وقد أسفرت الدراسة عن التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

- أن البنية الأساسية للشبكات الاجتماعية لمهاجري الصعيد – بالسويس– ذات ملامح تقليدية، حيث تُعَدُّ الجذور المشتركة معيارًا حاكمًا في بناء الهوية وتعبئتها.
- تعتمد تلك الشبكات على النشطاء الأكثر خبرة، وتنظيمًا في قدرتها على إعادة تأطير معاني الهوية، وإظهار أهميتها وأصالتها؛ ليس فقط لجمهور الشبكة، بل لمن هم خارجها.
- تصاحب عملية الاعتراف مهمة التأطير، فالاعتراف المتبادل بالمكانة المتساوية هو نقطة بداية تنظيم عمل الشبكة الاجتماعية، وضمان استقرارها، وضبط اتجاه الصراعات داخلها.
- كشفت الدراسة عن أن عملية تعبئة الهوية الجمعية تحتاج خوض صراعات داخل الشبكة الاجتماعية أولًا، ثم الانتقال إلى خارجها.
- أكدت الدراسة أن نشطاء الشبكات التقليدية يجمعون بين خطابين، الأول: مُوجه لأبناء شبكاتهم من ذوي القُربىَ والأرحام، والثاني: لمواطني المجتمع المحلي

الكلمات المفتاحية: الشبكات الاجتماعية بناء القوة – تعبئة الهوية – التأطير – صراعات القوة.

(*) مدرس علم الاجتماع – جامعة قناة السويس.

Social Networks and Power Structure A Study on a Sample of Civil Activists and Representatives of Political Forces in Suez

Abstract:

The current study works on understanding and analyzing the importance of the multiplicity of social networks based on collective identity in power structure, and the associated conflicts and political forces. Then the problem of the study was identified in the following question:

What is the relationship between the institutionalization and multiplicity of collective identity

networks, and the social conflict to power structure in Suez?

The study used several research approaches; Starting from the historical approach, passing through the descriptive approach, and ending with the limited comparative method, which required the selection of specific cases, which are rich in data that they possess and express due to the political and social attitudes and experiences they went through. Accordingly, several criteria were designed to get a deliberate sample of NGO activists. Furthermore, cases of former independent and partisan deputies

The sample size was eighteen cases, representing the main social forces involved in the political process, which have political and organizational expertise and experience. The cases of civil associations included four associations: Al-guraan, Al-Mahasneh, Abnoud, and Alqalaa.

Results: The basic structure of the social networks of the immigrants from Upper Egypt - in Suez - has traditional traits, supporting common roots as a governing criterion in building and mobilizing identity.

These networks rely on the most experienced and organized activists in their ability to reframe the meanings of identity, and to show its importance and authenticity.

Keywords: power structure, social networks, framing identity, power conflicts

المقدمة:

لابد لزائر مدينة السويس أن يسمع هذه العبارة باستمرار: "السويس بلد الغريب" ؛ فهي أول ما يتبادر إلى أذنه وذهنه، وخاصةً عندما يقابل أحدًا يعيش أو يعمل فيها، فالسويس – كما يبدو للملاحظ والمقيم – يغلب على تركيبها الاجتماعي أنها مدينة مهاجرين، حيث لا تزال الجذور المكانية، والشبكات العائلية والقروية – الوافدة – تشكل مشتركًا اجتماعيًا للكثير من سكان السويس؛ وذلك على الرغم من تتابع وتعدد أجيال مهاجري الصعيد في السويس؛ الأمر الذي يميز المدينة وسكانها في العديد من السمات، والسلوكيات الاجتماعية، والسياسية.

ولقد كانت السويس تتمتع بمكانة مميزة، بل وكانت ذات طبيعة إدارية مستقلة، بينما محافظتي مدن القناة الأخرى (الإسماعيلية وبورسعيد) كانتا محافظة واحدة؛ هي محافظة القنال، وكان مركزها في بورسعيد. ففي العام ١٩٤١م « رأت لجنة التقسيم الإداري عدم الموافقة على اقتراح محافظة القنال ضم محافظة السويس إليها، لبُعد المسافة بين بورسعيد والسويس من جهة، ولأن السويس ثغر قديم من جهة أخرى، فيجب أن تبقى محافظة مستقلة، كما أنها ترتبط بمدينة القاهرة بخط حديدي وطريق بري» (جريدة المقطم،١٩٤١م: ٣)

والسويس إذ تمثل، وتعكس نموذجًا اجتماعيًا لأقاليم مصر، فإنها – أيضًا – تمثل نموذجًا للتحولات الاجتماعية التي مرت بها مصر؛ فالمدينة كانت لفترات طويلة محطة جاذبة لتيارات الهجرة الداخلية، كما شهدت أحداثًا فاصلة في التاريخ الاجتماعي والسياسي المصري الحديث، فعندها انتهى حفر قناة السويس واتصال البحرين المتوسط بالأحمر عام ١٨٦٩م، وما صاحب ذلك من استقدام مئات الآلاف من العمال المصريين، والذين استوطن العديد منهم مدينة السويس.

والسويس – عروس البحر الأحمر – منها قاوم سكانها الاحتلال الإنجليزي لإقليم قناة السويس(*)، وكذلك العدوان الثلاثي، إلى أن اُضطُروا إلى الهجرة القسرية منها إبان الاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٦٧م؛ ذلك الاحتلال الذي دمر المدينة بالكامل، ولكن روح المقاومة والصمود كانت حاضرة، ولاتزال – تلك الروح – تفسيرًا حاضرًا في العديد من الهبّات الشعبية

(*) سَطّرَ سكان السويس تاريخًا مضيئًا وخالدًا في مقاومتهم للاحتلال الأجنبي على مدار عدة عقود، وكان لبروز ظاهرة الفدائيين في السويس أثر كبير في النضال الوطني، خاصة بداية من آواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وصولًا إلى المعارك الشرسة التي خاضها فدائيو السويس بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر من العام ١٩٥١.

التي التحم فيها مواطنو السويس مع أقرانهم من بقية سكان مصر؛ حيث اقترن ذِكر المدينة بمقاومة الشعب المصري للاحتلال والعدوان١٩٥٦–١٩٦٧–١٩٧٣م، وكذلك بِهَبّة الشعب المصري في يناير ٢٠١١م.

ويشرح التركيب الاجتماعي – لمدينة السويس – الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية في مصر، علاوة على أن حالة الازدهار أو التراجع التي تشهدها المدينة تعكس بجلاء السياسة التنموية للدولة؛ فيما يخص إدارة، وتوزيع مصادر الثروة التي تتمتع بها السويس.

«ولعديد من السنوات كافح علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية على فكرة أن التحديث سيرتفع بالنهاية ويقطع التمايزات العرقية» (إريكسن:٢٠١٢،٥٦)، والقبلية والتقليدية بشكل عام؛ إلا أن التجربة التاريخية المقارنة تثبت أن الكثير من المجتمعات الحديثة لاتزال تجمع في بنيتها بين العديد من الجماعات التقليدية والمرجعية، حيث لازالت الروابط الأولية مصدرًا مهمًا للقيم والتفاعلات الاجتماعية وبناء الشبكات الاجتماعية، ومن هنا تدور فكرة الدراسة الراهنة في البحث عن أدوار وخصائص تلك الشبكات والتي تعمل من أجل إعادة إنتاج قيمٍ أو جذورٍ ترتبط بالهوية المكانية أو العائلية المشتركة – في المقام الأول – وذلك عبر مأسستها في هيكل تنظيمي، وبما يضمن لها الحفاظ على الأسس الثقافية لوجودها، ومقاومتها للاستبعاد، وكذا الجمع بين التقليد والحداثة في وحدة مميزة تضمن لها مصادر آمنة للتعبئة، والنجاح في صراعات القوة داخل المجتمع المحلي، وهو الأمر الذي سنعمل على دراسته بالتفصيل، والشواهد، والمؤشرات العلمية.

أولًا– مشكلة الدراسة:

لقد استدعت تجربة الانتقال الجمعي لمهاجري الصعيد (*) – بحثًا عن فرص العمل في السويس– العديد من صور وسمات الصراع على الهوية؛ والقوة داخل المجتمع الجديد، فغالبية المهاجرين من أصول ريفية، حيث اصطحب كل منهم وشائجه الجمعية، وأَبىَ أن يتخلى عنها.

وإذا كان دوركايم قد عقد مقارنته بين المجتمعين الريفي والحضري على أساس: « أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية، حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيًا،

(*) يعني الباحث بالانتقال الجمعي، تلك الحركة السكانية المهاجرة للإقامة والعمل بمدينة السويس، والتي تميزت بهجرة عائلية، وليست فردية، وخاصة بعد حرب أكتوبر، وفي دراسة سابقة نُشرت للباحث على نوبيي السويس ثبت أن الهجرة إلى السويس تميزت بالكثافة العائلية بعد ١٩٧٣م، وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة من الدراسة التالية، انظر: محمود صلاح، وجبرالله عباس، الهوية الإثنية ومشكلة الاعتراف، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ٨٢، العدد ١، يناير ٢٠٢٢م.

ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيًا. كما أن هناك على الطرف الآخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها»(غيث،١٩٨٦:١١٧) ؛ فإن حالة مهاجري الصعيد – في السويس – تشهد على الجمع بين التجربتين، فالتمسك بالجذور وهويتها من ناحية؛ وتعبئة الجماعة الأولية، والتي تجري داخل شبكات حديثة أو تنظيمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي ظهر من خلال الملاحظات السوسيو – إثنوجرافية التي لاحظها الباحث – والتي كانت في الوقت نفسه دافعًا إلى كتابة تلك الدراسة – حيث كانت تلك الملاحظات حاضرة في المراحل النظرية والميدانية للدراسة.

ومن الأهمية بمكان أن يُذكر في هذا الصدد أن البحث عن حائزي القوة وصفاتهم كان شُغلًا رئيسًا لعلم الاجتماع على امتداد مراحله، فـ" رايت ميلز" على سبيل المثال يرى أن: « ثمة مشكلة في تحديد من يصنعون القرارات فى المجتمع ، وأن تلك المشكلة هي المشكلة الرئيسة للقوة Basic problem of power »(Mills,1960:30) في علم الاجتماع؛ وفي سياق مناقشة تلك المشكلة يرفض "ميلز" الأفكار المبسطة التي تَدَّعى « أن الرجال ينبغي دائمًا أن يُحكَموا من خلال إجماعهم By their own consent ، فمن بين وسائل القوة– واسعة الاستخدام والانتشار – كانت قوة الهيمنة، والتحكم في إجماع الرجال»(*) (Mills,1960:30)، فليس من يصنع القرارات الرئيسة في المجتمع « سوىَ عدد قليل من الرجال Few men الذين يحتلون مواقع في بناء القوة، حيث يتمكنون بقراراتهم من تعديل وتغيير الظروف المحيطة بكثير من الرجال الآخرين»(Mills,1960:30)،–فحيازة القوة تعتمد – بشكل أساس – على الناشطية، والقدرة على الانخراط في الشبكات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية، وهو الافتراض الذي تنطلق منه الدراسة الراهنة، حيث الصراع على القوة يتسم بالدينامية، والقدرة على الانخراط في التنظيمات والشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، واحتلال مواقع مهمة بها، ومن ثم بناء عُقد وتحالفات شبكية؛ وذلك على مستويين: مستوى الشبكة المرجعية؛ حيث الرابطة القبلية أو ذات الجذور المكانية المشتركة، ومستوى الروابط الضعيفة حيث الجمهور الأوسع؛ والذين يحصلون على خدمات ومنافع مقابل الموافقة على الاعتراف بالقوة لمن يقدمها لهم.

ولقد حرصت الشبكات الاجتماعية – لمهاجري الصعيد – على أن تتحول إلى شبكات غير رسمية، أو تنظيمات مجتمع مدني، تعمل على تقديم خدمات للمجتمع المحلي؛ حيث الظهور

(*) يستخدم ميلز كلمة **Men** رجال ليشير إلى أولئك المسيطرون على بناء القوة، وأولئك الخاضعون لهم، ويبدو أن الاستخدام الذكوري جاء مناسبًا لموضوع القوة وضرورته.

بصورة رسمية وقانونية، في ذات الوقت الذي يجد فيه أعضاؤها الإطار أو الفضاء الحر لحماية هويتهم، والتعبير عن مصالحهم الجمعية في مواجهة مكونات المجتمع المحلي، والدولة، وبما يضمن لهم موقعًا في بناء القوة، وأثناء تلك العمليات جَرتْ صراعات اجتماعية واضحة، سواء داخل الجماعة المرجعية وشبكاتها، أو بين الجماعة وغيرها من الجماعات الأخرى.

وكانت محاولات البحث عن بناء وخلق فضاءات حرة ومستقلة، وكذا أُطر جمعية للفعل والمشاركة في العلاقات الاجتماعية والسياسية – وبما يعكس الهوية والجذور المشتركة لمهاجري الصعيد في السويس – من الملاحظات المتكررة؛ حيث كانت ملاحظة الانتماء إلى تلك المساحات المتجسدة في جمعيات أهلية (شبكات تنظيمية) ترفع لافتة واضحة تدل على الهوية المشتركة لمنشئيها، سواء كانت تلك الروابط ذات جذور مكانية أو قبلية، بل إن العديد من الجمعيات الأهلية الصغيرة المُنشأة حديثًا – المنشقة عن الجماعة الأم – كانت تمثل هويات فرعية صغيرة؛ عبرت عن نموذج صراعات الهوية داخل الجماعة الواحدة، بالإضافة إلى جماعات مرجعية (شبكات تقليدية)؛ تتجسد في تكوينات وروابط عائلية ومكانية مشتركة.

ومن الجدير بالذكر أنه أثناء عملية إقحام الهوية الجمعية في المجتمع المحلي عبر شبكة رسمية، وذات طابع قانوني؛ جرت العديد من التحديات، حيث واجهت الجماعات الأولية وشبكاتها العديد من الصراعات في سبيل حصولها على القوة، ولزم الأمر أن تتعدد الشبكات الاجتماعية التي تنطلق من الهوية الجمعية الواحدة، وهو الأمر الذي أكدته دراسة David Ronfeldt بقوله: «إن القوة والتأثير ينتقلان إلى الفاعلين الذين يمتازون بالمهارة في تطوير شبكات متعددة الأطر التنظيمية، حيث يعملون في سياقات تقبل، وتعترف بالشبكات الاجتماعية»(Ronfeldt,2006:15)، ومن ثم ترتبط عمليات حيازة القوة والصراع بعمليات التمدد، والتعقد الشبكي.

ولا ينخرط نشطاء شبكات الهوية الجمعية في عمليات الصراع داخل شبكات صريحة وواضحة فحسب، بل قد يضطرون إلى التعامل مع الجوانب الخفية من صراعات القوة، وكان "لوكس" lukes(1974) قد انتقد النظرة التي «أهملت الصراع الخفي latent conflict والمصالح الحقيقية للجماعات المتنازعة »(زايد،٢٠٠١:١٣٠) فإذا كانت الصراعات على القوة قد تبدو مفتوحةً، وملحوظةً ظاهريًا، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن « الصراع قد يستمر خفيًا »(زايد،٢٠٠١:١٣٠)، وهو الأمر الذي يتطلب خوض مستويات خفية من الصراع على القوة، وكذا بناء شبكات مستترة وغير مكشوفة، حتى تتمكن الجماعة من مقاومة حجب؛ وتعمد تجاهل

مصالحها، فالحصول على القوة لن يتأتى من المستوى الصريح لها، ومن هنا يتطلب الأمر إنشاء شبكات صريحة وملموسة، وأخرى غير واضحة أو مكشوفة.

وقد كان "جافنتا" Gaventa حريصًا على أن يحدد مجالات ممارسة القوة بشكل جديد، وبما مثل تطورًا مهمًا في دراسات القوة، فهو يصنفها إلى: مجالات مغلقة Closed Spaces – مجالات مُحَفزَة Invited Spaces– مجالات مُخَلّقَةَ Claimed or created spaces ، وهو ما يشير إلى إعادة صياغة ديناميات وحدود ممارسة القوة؛ علاوة على تأسيس خطاب مختلف للقوة داخل كل مجال أو مستوى شبكي، « حيث علاقات القوة تعمل على صياغة وتشكيل حدود ومجالات السماح للمشاركة فى القوة، وما الذى يُحتمل أن يتم داخلها، ومَنْ مِنْ حقه الدخول إليها، وبأية هوية، أو خطابات ومصالح»(Gaventa,2006:26) ، وبمعنىً آخرَ فإن كل مستوى شبكي له قوة تحكمه.

ولقد حدد جافنتا تلك المستويات الشبكية المتعددة من خلال تقديمه وصفًا دقيقًا لمجالات القوة التي كانت تبدأ عنده من: **المجالات المغلقة** Closed Spaces وهي« تلك المجالات التى تُصنَع فيها القرارات خلف الأبواب المغلقة، ولا يُسمح للمشاركة فيها لغير الصفوات التى تُهيمن عليها »(Gaventa,2006:26) ، وهو الأمر الذي يطرح مستوى الشبكات ذات الأواصر والجذور المشتركة في بنيتها ومقوماتها، حيث الهوية المشتركة والتي تفرض إطارًا مغلقًا ومرجعًا ملزمًا للفاعلين، وهو ما يشبه مجال الشبكة الاجتماعية ذات الجذور المشتركة (قبلية، إثنية، طائفية...) حيث لا يحق للغرباء ومن هم خارج تلك الجذور أن يشترك في الانتماء أو المكانة أو اتخاذ القرار؛ وتأتي **المجالات المدعوة أو المُحَفَّزَة:** Invited spaces والتي « تتلخص في مجهودات تنشأ لتوسيع مساحة وكتلة المشاركة، ومن أجل دعم الانتقال من المجالات المغلقة إلى مجالات أكثر انفتاحًا وإدماجًا، وتنشأ تلك المجالات بدعم من مؤسسات حكومية أو دولية أو منظمات مدنية تطوعية بغرض توسيع مجال المشاركة(Gaventa,2006:26) ، والإسهام في تغيير علاقات القوة، وهو الأمر الذي ينطبق في دراستنا الراهنة على مجال الشبكة المؤسسية أو الجمعية التي تقدم خدماتها للمجتمع المحلي.

المجالات المُخَلَّقَة: Claimed/Created Space وهي تلك المجالات التي يخلقها الفاعلون الأكثر نشاطًا، رغبة منهم في خلق مجال أكثر استقلالية لهم، ويصف الباحثون تلك المجالات« بأنها المجال الثالث؛ حيث يرفض بعض الفاعلين الناشطين هيمنة المجالين السابقين، ومن ثَم يخلقوا مجالاتهم المستقلة الخاصةِ بهم»(Gaventa: p 27) ، ويعمل "جافتنا" على تجسيد تلك المجالات فى « الأماكن Places التى يجتمع فيها الناس ليتحاوروا ويتناقشوا، ويقاوموا خارج

نطاق السياسات المؤسسية» (Gaventa: p 27)؛ وهو الأمر الذي يتفق مع فهمنا لمجال الفضاء الحر، والذي يتمكن نشطاء الجماعة من إنشائه خارج هيمنة ونطاق الشبكتين التقليدية والمؤسسية.

وتفيد مناقشة الدراسات السابقة أن علاقات ومصادر وحائزي القوة يتمايزون وفقًا لكل مجال أو مستوى شبكي، حيث تعدد الشبكات الاجتماعية لتشكل لدينا ثلاث شبكات اجتماعية:

الأولى – الشبكة الاجتماعية التقليدية، حيث الجماعة المرجعية؛ ذات الجذور المكانية أو العائلية أو القبلية المشتركة، وتخضع تلك الشبكة في عملها لما يمكن تسميته بعملية القوة الجمعية، وكان بارسونز قد قدم تعريفًا لها بأنها: «القوة التي تضرب بجذورها في القيم المشتركة، والتي تحدد الغايات والأهداف التي يسعى المجتمع أو الجماعة إلى تحقيقها» (scott,2014:10) حيث القوة جمعية وليست مشتتة أو متفرقة، ومن ثم تنخفض الصراعات داخل تلك الشبكة لصالح وحدة الجماعة، وقيمها المُلزمة؛ وفي إطار القوة الجمعية لابد من ضبط الفاعلين وفقًا لقيم الجماعة، ومعاييرها، والحيلولة دون نمو أية صراعات فعلية تهدد وحدة الجماعة، فالجميع يحتلون موقعًا أو مكانة متماثلة، أو متقاربة على الرغم من التباينات الاقتصادية والتعليمية.

الثانية – شبكة الفضاء الحر للجماعة، وهي مساحة آمنة وغير مرئية، ولا يُدعىَ إليها جميع أعضاء الشبكة الاجتماعية التقليدية، ويرتبط بها نشطاء الجماعة لمناقشة قضايا ومصالح اجتماعية ليس من اليسير طرحها على أعضاء الجماعة التقليدية، وتخضع تلك الشبكة لما يمكن تسميته بعملية القوة التوزيعية، ففي إطار القوة التوزيعية لابد من استبعاد القُوىَ الأضعف من مراكز التأثير، والفعل؛ والفضاء الحر هو محل فرز الفاعلين، وانتخاب الأنشط منهم، وعلى الرغم من أن الانخراط – في تلك الشبكة – « يكون طوعيًا؛ إلا أنها تعتمد على إنتاج ثقافة التحدي، وتعبئة الهويات المعارضة» (poletta,1999:14)ومن ثم فهي تستقطب الأكثر ناشطية، وقدرة على خوض الصراع داخل ذلك الفضاء؛ في نفس الوقت الصراع مع الآخرين خارج الجماعة، وشبكاتها، ويرى بعض الباحثين «أهمية النظر إلى مستوى الصراع الاجتماعي الذي يجبر المشاركين على ترك نمط حياتهم اليومية، والانخراط في عمليات الصراع» (poletta,1999:14) وبما يفسر قدرة شبكة الفضاء الحر على تعبئة نشطائها من بين الأكثر فاعلية وقوة، وخوص صراعات القوة على مستوى المجتمع، فالصراع من أجل الاعتراف بالهوية، وتأمين علاقات، ومصالح القوة من أبرز دوافع الناشطية في الفضاء الحر.

الثالثة – الشبكة المؤسسية (الجمعية الأهلية، أو منظمة المجتمع المدني): والتي تمثل الإطار المؤسسي، والقانوني للجماعة، وفي ذات الوقت تلعب دورًا مهمًّا في إطار منظمات المجتمع المدني، وخدمة المجتمع المحلي، ويَجمع العمل داخل تلك الشبكة بين نمطي القوة التوزيعي والجمعي معًا، فمن الضروري أن يسعى الأكثر نشاطًا وقوة في شبكة الفضاء الحر على حيازة بعض صور القوة، والتأثير في صناعة القرارات داخل البناء الرسمي للجمعية، في نفس الوقت الذي تقوم الجماعة على لَمّ الشمل وحشد قوتها في إطار المجتمع المدني بما يُظهر الوحدة والتضامن الجمعي والقانوني، وبما يرسم للشخصيات التقليدية وكبار السن مكانًا وحصةً ملائمة، وهو الأمر الذي أكدته إحدى الدراسات عن بناءات القوة، والتي توصلت إلى أنه «غالبا ما يكون التأثير في صنع السياسات مدفوعًا بمفاوضات بين مصالح جهات فاعلة متعددة، والتي تميل بشكل متزايد إلى الانخراط في شبكات ذات صبغة سياسية أو قانونية، وتعمل تلك الشبكات على إدماج الجهات الفاعلة داخلها »((Brockhaus,et al:29، إلا أن هذا الإدماج ذاته قد يعكس صورًا من صور تحالفات القوة، أو الصراع عليها.

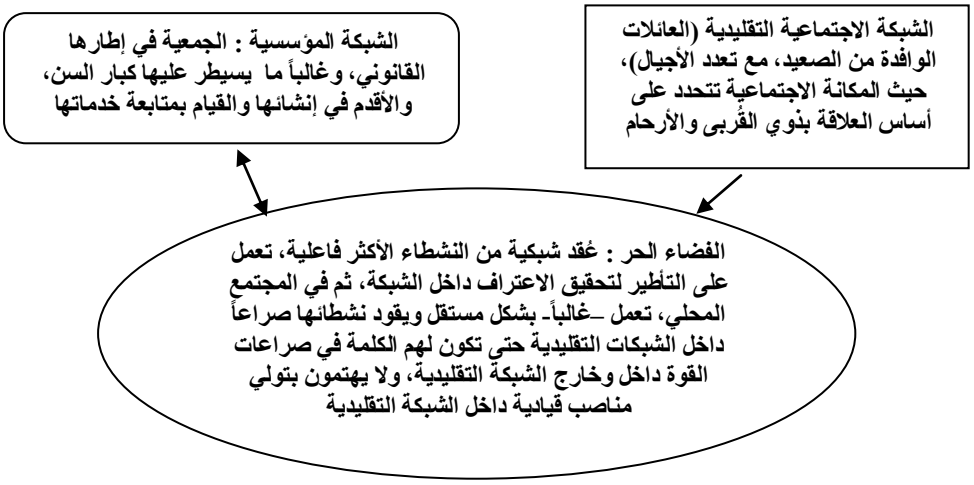

شكل (١-١) يظهر تعدد المستويات البنيوية للشبكات الاجتماعية

وبمراجعة التراث المتوفر حول تحليل الشبكات الاجتماعية سنجد أن: «ثمة نقصًا في الدراسات التي نظرت إلى الشبكات الاجتماعية على أنها تحشد داخلها combination of multiple-level structure مستويات بنيوية متعددة من التنظيم الشبكي، حيث غالبية الدراسات تميل إلى الواحدية البنيوية » (Ning Li , et al,2021:14) ، ومن ثم فإن النظرة

متعددة المستويات البنيوية للشبكة الاجتماعية ستضمن تحليلًا أفضل للجوانب الخفية والكامنة من ديناميات تلك الشبكات، خاصة في علاقة تلك الجوانب بصراعات القوة.

ومن هنا تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما العلاقة بين مأسسة وتعدد شبكات الهوية الجمعية؛ والصراع الاجتماعي على بناء القوة في مدينة السويس؟

ثانيًا – تساؤلات الدراسة:

وإذا كان التساؤل الرئيس في الدراسة يدفع الباحث إلى محاولة تقديم إجابة سوسيولوجية له، فإن ذلك التساؤل يحتاج إلى العديد من التساؤلات الأدق تفصيلًا، حتى يمكننا الوقوف على ديناميات العلاقة بين شبكات الهوية الجمعية وعمليات الصراع على القوة، ومن هنا تأتي أهمية صياغة تساؤلات فرعية:

١- ما خصائص وبنية الشبكات الاجتماعية لمهاجري الصعيد في السويس ؟

٢- ما هي مجالات وصور توظيف وتعبئة الهوية الجمعية داخل الشبكات الاجتماعية محل الدراسة ؟

٣- كيف يستغل نشطاء الشبكات الروابط الضعيفة والثقوب الهيكلية بين الشبكات الاجتماعية ؟

٤- ما خصائص بناء القوة داخل الشبكات الاجتماعية ؟

٥- ما صور صراعات القوة داخل وبين الشبكات الاجتماعية محل الدراسة ؟

ثالثًا – مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

١- **الشبكات الاجتماعية:** لقد دفع الاهتمام بفهم العمليات التي تجري حول تعبئة الهوية الجمعية بالباحثين إلى الاهتمام بتحليل الشبكات الاجتماعية، حيث أكدوا أن مصدر تلك التعبئة التي تجري على أساس الهوية « لا ينبع من مجرد الانتماء إلى فئات محددة مثل الانتماء إلى عرق، أو طبقة، أو نوع، أو قومية، ولكن يعود الفضل في ذلك إلى مواقع مميزة داخل الشبكات الاجتماعية، حتى لو كانت شبكات زبائنية، أو شبكات تقوم على الانتماء السياسي»(Poletta,Jasper,2001:28) ، فالانتماء – بحد ذاته – ليس كافيًا؛ بقدر الارتباط بمواقع محددة داخل الشبكة الاجتماعية، حيث « تساعد الشبكات الاجتماعية الأفراد على أداء الإجراءات التي لا يمكن القيام بها بشكل فردي، والتي ستكون أكثر صعوبة بدون

مساعدة، أو لن تكون مفيدة إذا قاموا بها بمفردهم»(Maness,2017:4) فالشبكات تؤسس «سياقات داخل الجماعة، على هيئة تنظيمات رسمية، أو أبنية مؤسسية يستخدمها نشطاء الشبكة، وبالتالي فإن تلك الأبنية والتنظيمات تؤثر فيما يفعله الناس، وكيف يشعرون حيال ارتباطهم معًا »(Pescosolido,2007:209) ، هو الأمر الذي يؤكد أن الهوية الجمعية لا بد لها من غطاء شبكي يحميها، فهذا الغطاء هو سبيل حصولها على الاعتراف والقوة.

والشبكات الاجتماعية في تحليلها الأَوليّ هي روابط مسبقة ذات كثافة عالية، حيث « نظام من العلاقات الاجتماعية المستقرة نسبيًا؛ ذلك النظام القائم بين الأفراد من أعضاء المجتمع؛ والذي يتجسد في التفاعل والتواصل الاجتماعي، وبما يؤثر في السلوك الاجتماعي » (Ning Li , et al,2021:1)، ويبدأ مدخل تحليل الشبكة الاجتماعية من « دراسة العلاقة بين الأفراد، وكذلك تحليل التفاعل والتأثير بين الشبكات الاجتماعية والأعضاء المنضمون لها، وهذا يختلف عن المدخل البحثي التقليدي الذي كان يهتم أساسًا بصفات وخبرات الأفراد» (Rockenbauch .et al,2017:2)

أ-الخصائص العامة للشبكات الاجتماعية:

تؤثر التفاعلات داخل الشبكة على « معتقدات واتجاهات وسلوكيات الأعضاء، وكذلك على أفعالهم ومآلات تلك الأفعال»(Pescosolido,2007:209) ، تعمل التفاعلات الاجتماعية داخل الشبكات «على التأثير في اتجاهات، وتصورات، وسلوكيات أعضائها» (Pescosolido,2011:208)، فالتفاعل والعلاقات الاجتماعية يُعدان من دعائم الحياة الاجتماعية، ومن ثم فقد لاحظ العديد من الباحثين أن ثمة صلة واضحة بين « الشبكات الاجتماعية والاهتمامات المركزية لعلم الاجتماع بالبنى الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، فإذا كان التفاعل الاجتماعي هو القاسم المشترك الأبرز في نظرية علم الاجتماع؛ فإن العلاقات الاجتماعية هي قلب الفهم السوسيولوجي للعالم» (Pescosolido,2007:208) ، ولا شك أن العلاقات السياسية هي بالأساس علاقات اجتماعية تسعى إلى مأسسة وتنظيم مصادر القوة لديها، وهو الأمر الذي يخص الباحث في علم الاجتماع السياسي عند دراسة الشبكات الاجتماعية.

وينظر الدارسون إلى الشبكات الاجتماعية من خلال تشخيص مكوناتها ووظائفها، والتي تتحدد في: «البنية، والمحتوى، والوظيفة، وفيما يتعلق بالبنية؛ فإنه يشير إلى الجانب الموضوعي، مثل حجم أو كثافة، أو نوع العلاقات داخل الشبكة، أما المحتوى أو المضمون فهو يشير إلى ما يتدفق عبر روابطها؛ فالشبكة هنا قنوات لنقل الموارد المادية أو غير المادية، وهذا يعني أن

المواقف والآراء، فضلًا عن الخبرات الملموسة والذاكرة الجماعية يتم الاحتفاظ بها داخل الشبكات، أخيرًا، فيما يتعلق بالوظيفة فللشبكات العديد من الوظائف، بما في ذلك: الدعم العاطفي، والمساعدة العملية، وتقييم ومتابعة نشاط الأعضاء، والمشكلات التي تقابلهم» (Pescosolido,2007:208)

ومن أجل تقديم رصد حقيقي للشبكة وخصائصها ينبغي « النظر في التفاعلات بين هذه الجوانب الثلاثة، مع الاحتراز بعدم الاعتماد فقط على الروابط القوية؛ لأنها ليست بالضرورة مثالية حيث إن الروابط الضعيفة غالبًا ما تعمل كجسر للمعلومات، بل وتقديم موارد جديدة، مختلفة كما قال Granovetter، كما أن الثغرات الموجودة في هياكل، وأبنية الشبكات توفر كما قال Burt فرصًا يمكن استغلالها » (Pescosolido,2007:208) ، فتلك الجوانب من الممكن أن تولد فرصًا للتفاعل والتعبئة لنشطاء الشبكات الاجتماعية.

أ- مكونات الشبكة الاجتماعية:

ويمكن القول: إن ثمة صورتين أو نمطين للعناصر التي تحدد الشبكة الاجتماعية؛ « الأولى هي العُقد، أو الفاعلين المرتبطين معًا، والثانية هي الروابط Ties أو التفاعلات والاتصالات التي تجري بين العُقد أو الفاعلين»(Ognyanova,2022) ، ويمكن القول: إن العُقد تتمثل في الفاعلين – المرتبطين معًا – داخل الشبكة؛ « مثل الأعضاء، والجماعات، والتنظيمات، أما الروابط فتتمثل في علاقات التبادل التي تجري بين الفاعلين؛ مثل روابط الصداقة، وروابط طلب النصيحة، والتعاون، وكذا روابط النقاش السياسي، وغيرها مما يمكن أن يعمل في النهاية على تكوين وتوليد شبكة تجمع أناسًا محددون »(Ognyanova,2022)

ويُعد الحديث عن قوة الرابطة أحد الموضوعات الرئيسة في مسألة الاتصال الجمعي داخل الشبكات الاجتماعية، وهو ما ناقشه Granovetter بشكل جيد عندما أكد أننا« نعتمد في روابطنا القوية على علاقات أقوى وأوثق للدعم المادي والعاطفي ، في حين أن الروابط الأضعف من الممكن أن تشكل مصدرًا أفضل للحصول على المعلومات الجديدة، حيث يُتوقع أن تشارك روابطنا القوية مع دوائرنا الاجتماعية في مصادر المعلومات نفسها التي نستخدمها، وفي المقابل فإنه غالبًا ما يُنظر إلى الروابط الضعيفة على أنها أكثر احتمالًا لتوصيلنا بأشخاص وأفكار جديدة، وقد اقترحت الأبحاث الحديثة أن الروابط القوية قد تكون مصادر مفيدة للمعلومات الجديدة في بيئة معلومات سريعة التغير، في حين أن الروابط الضعيفة تكون أكثر فائدة في الحالات التي تكون فيها المعلومات شحيحة»(Ognyanova,2022:3)

ويشرح Granovetter الكيفية التي نقيس بها قوة الربطة، حيث يذكر أهم المقاييس التي تقوم على أربعة أبعاد لتحديد طبيعة قوة الرابطة

« ١-تكرارية التفاعل الاجتماعي.

٢-التقارب العاطفي.

٣-الألفة والحميمية.

٤-السلوك التبادلي ذو الطابع التنسيقي»(Ognyanova,2022:3).

وتعمل الروابط الاجتماعية بكفاءة عندما « تنجح في العمل كقنوات لتمرير أو تدفق المعلومات، والموارد المادية، وغير المادية » (Wasserman, et al,1994:3) ، فقوة الرابطة تضيف إلى الشبكة الاجتماعية وعُقدها رصيدًا مهمًا في صراعات القوة، وكان جورج زيمل قد أبدى اهتمامًا « بأهمية الروابط الاجتماعية social ties وليس الجماعة الاجتماعية – بحد ذاتها – في عملية تحديد وتحليل السلوك الانساني»(Pescosolido,2007:208) ، فالروابط الاجتماعية تعمل بكفاءة لتنسج وحدات الشبكات الاجتماعية، وهو ما كان واضحًا في تعريفات أخرى، وتلك التي ترى أهمية الروابط في تعريف الشبكة؛ والتي عرفتها على أنها «مجموعة من الفاعلين والروابط التي تجري بينهم»(Pescosolido,2018:19) ، أي العُقد والتفاعلات التي تجري بينهما.

ج- مداخل دراسة الشبكات الاجتماعية:

وبسبب غياب « إطار نظري حاكم في تفسير عمل بنية وأداء الشبكات الاجتماعية فإن لدينا العديد من المداخل النظرية في دراسة الشبكات الاجتماعية »(Rockenbauch,2017:2) حيث إن دراسة الشبكات الاجتماعية تتوزع بين ثلاثة **اتجاهات: الأول:** « مَجازي أو استعاري، ينظر إلى الشبكة باعتبارها أنابيب pipes متصلة ومتضافرة معًا، حيث يترابط الفاعلون نتيجة تدفق الموارد، أو المعلومات، أو المعرفة بينهم.

الثاني وصفي: الذي ينظر إلى الشبكة الاجتماعية باعتبارها رأس مال اجتماعي، حيث تظهر بشدة قوة وقيمة الترابط الاجتماعي، وبما يعزز المزايا التنافسية للشبكة، تلك المزايا التي تعمل بفضل الموارد الكامنة في البنية الاجتماعية لكل شبكة.

الثالث بنائي: يفهم الشبكة الاجتماعية باعتبارها بناءً، ونموذجًا للتنسيق التام، وبما يؤكد الشخصية التداولية للشبكات الاجتماعية – بعيدًا عن الهرمية، والسلطوية – وقدرتها على التنظيم الذاتي، والاستمرار (Rockenbauch,2017:2)

لقد ميز جورج زيمل بين نمطين من أنماط الشبكات الاجتماعية؛ الأول – نمط ما قبل الحديث pre modern form والثاني – النمط الحديث modern form ، وقد أشار العديد من الباحثين، أمثال بلاو وجدنز إلى أن « الشبكات ما قبل الحديثة كانت مغلقة على أعضائها، وبما كرس معاني الطمأنينة بينهم، في الوقت الذي خلق حالة من عدم التسامح مع الغرباء» (Pescosolido,2007:209)، ووفقًا لـ Blau فإن التحول إلى النموذج الحديث من الشبكات الاجتماعية سمح للأفراد أن « يشاركوا بشكل متزايد في أعداد كبيرة من الشبكات الاجتماعية، ولكن من دون أن يؤسس ذلك لبناء روابط قوية مشتركة بينهم»(Freeman,2004:5) ، وهو الأمر الذي يرتبط بموضوع دراستنا الراهنة، فالشبكات الاجتماعية – محل الدراسة – جمعت بين التقليد والحداثة، ففي ذات الوقت الذي حرصت فيه الشبكات الاجتماعية التقليدية على أن تحافظ على حدودها، فإنها قد عملت على بناء وتقديم شبكات حديثة – تابعة – وموازية لها، بحيث تعبر عن مصالحها، وسعيها للتأثير في بناء القوة الحديث، ومن ثم تعددت مستويات الشبكات الاجتماعية، وصار كل مستوى منها يعبر عن نمط معين من العلاقات الاجتماعية، وصور الصراع على القوة في آنٍ واحد.

وقد تكون الشبكات الاجتماعية « متوافقة مع غيرها من الشبكات، أو منخرطة في صراعات معها، فالسياقات الاجتماعية المختلفة قد تحصر مجموعة من الشبكات في ظروف، وتحديات ما، مشتركة – كما قال جورج زيمل – فالعلاقات داخل الشبكات قد تعزز الرسائل المتبادلة، أو تؤدي بها إلى صِدامات، وفي هذا الصدد فإن الاختلاف والتباين في النمط الثقافي السائد – في كل شبكة – والصورة أو الواجهة العامة للدوائر الاجتماعية المرتبطة بالشبكة تكون من الأهمية بمكان أن نستخدمها في فهم سلوكيات الفاعلين من حيث التوافق أو الصراع » (Pescosolido,etal,2000:9)

ويعد كلًا من التكامل والضبط من الغايات الأبرز التي يسعى نشطاء الشبكات الاجتماعية إلى تعزيزها في شبكاتهم، وتعمل هاتان العمليتان على تأكيد « هويات الأدوار role identities داخل الشبكات الاجتماعية، فكلما زادت مكانة هوية الدور لنشطاء تلك الشبكات كلما ارتبط ذلك بالاتجاه للتصرف وفقًا للتوقعات الملقاة على عاتقهم، وكما أكد جوفمان فإن المعاني التي ينسبها

الشخص للعواطف والمواقف والسلوكيات المتوقعة لدور ما، تمنح التزامات الأداء وزنًا أخلاقيًا»(Abrutyn,et al,2016:10).

وقد تقود عمليات التكامل والضبط في بعض الأحيان إلى نتائج سلبية، مع تنامي الصراعات الاجتماعية داخل الشبكة أو خارجها، خاصة بين الأجيال الشابة، وهو ما يمكن أن نفهمه في« أن عدم المساواة البنيوية قد تؤدي إلى الاستياء الذاتي وعدم الرضا» (Polletta,et al,289)

وتمثل تلك المشكلة فجوة، وثقبًا في الشبكة الاجتماعية، ومن ثم يعمل بعض نشطاء الشبكات على النجاح في « مخاطرة الاقتراب من الثقوب الهيكلية، من أجل فتح فرص جديدة، وبما يمنح الفاعلين علاقات وأفكار جديدة»(Burt,2004:349). وهو الأمر الذي يدفع بنشطاء الشبكات الأكثر قدرة على التواصل والتفاعل إلى بناء جسور مع المجموعات والشبكات المغايرة، حتى يُمكنّهم ذلك من بناء رأس مال جديد عبر إسهاماتهم في تقديم «حلول وبدائل، وأفكار جديدة تلقىَ استحسان وقبول أعضاء الشبكات الأخرى» (Burt,2004:349)، ويقوم بتلك المهمة سماسرة Brokers أو وسطاء" بحسب تعبير Burt والذي اعتبر أن عمليات السمسرة Brokerage، أو الوساطة عبر الثقوب والثغرات الهيكلية وبين الجماعات المختلفة – والتي قد لا تتفق في هويتها ومرجعيتها مع أولئك السماسرة أو الوسطاء – تنجح في « فتح خيارات وفرص جديدة لم تكن متوافرة من قبل، ومن هنا فإن أولئك الوسطاء يتمكنون من حيازة رأس مال اجتماعي جديد خارج حدود شبكاتهم » (Burt,2004:349)

ويحرص نشطاء الشبكات على التحكم في عملية التعبئة، وإبقائها حية ونابضة عبر ربطها بالهوية؛ فالتعبئة « لا تستمر بدون هوية تضمن استمرار الفعل الجمعي، حتى لو تم بناء تلك الهوية بشكل عارض وعاجل، وهنا تأتي أهمية التأطير، حيث يعمل النشطاء على التأطير بشكل كثيف، بمعنى استخدام حِزم تفسيرية للمواقف والقضايا التي يدعون الناس إلى الاهتمام بها، الأمر الذي ييسر لهم عملية تعبئة الأنصار»(Polletta,Jasper:290)

د- مفهوم الفضاء الحر:

وفي تلك اللحظة يظهر الفضاء الحُر، أو تلك الشبكة الاجتماعية التي تكون أكثر مرونة وديناميةً، فهي شبكة غير مرئية، تحوي داخلها أبرز العُقد، وأشهر النشطاء في الشبكة الاجتماعية التقليدية، فالفضاء الحر هو « مساحات صغيرة، ومحدودة النطاق داخل المجتمع، أو الحركة الاجتماعية، تلك المساحة التي تتمكن من الخلاص من هيمنة الجماعات والقوى

المسيطرة على المجتمع، حيث يشارك النشطاء طوعيًا في تعزيز تلك المساحة، وبما ينتج ثقافة التحدي، والتي تسبق أو تصاحب عملية التعبئة السياسية »(Polletta,Kertschmer,2013:2) ويقدم الفضاء الحر أفكارًا مضادة للهيمنة القائمة، فهو مجال للتعبير عن الهويات المعارضة، «كما أن صغر ومحدودية الحجم، وقوة علاقات المودة، وتجذر وقوة تلك المساحات الحرة في المجتمع؛ تمثل صيغًا مشتركة للفاعلين داخل هذا الفضاء »(Evans,Boyte,1992:20)

وإذا كان بعض الباحثين ينظرون إلى الفضاءات الحرة على أنها أماكن ميدانية، موضوعية؛ « فإن البعض يراها شاخصة في المطبوعات والإنترنت، بينما يرى آخرون أن الفضاء الحر قد يوجد داخل السجون، أو الحدائق العامة، بل والأسواق في الأنظمة السلطوية، حتى في إطار الاحتفالات الرسمية أو المهرجانات، فكل المجتمعات والكيانات تستطيع أن تنتج فضاءات حرة، ذات أماكن متنوعة مما يؤثر بشكل كبير في عمليات التعبئة» (Polletta, Kertschmer 2013:2,)، ولكن من المهم أن نعي أن « وجود العامل الأخلاقي الموحد، والمشترك ليس شرطًا لتحول الهوية الجمعية إلى القيام بسياسات تعبوية؛ فلابد من توافر الفضاء الحر » (Polletta,Jasper:289) والذي يُسهم في إنتاج التعبئة، وتأطير مطالبها وغاياتها.

وتتكون شبكة الفضاء الحر بالأساس ممن يحوزون الروابط القوية، حيث تلك الروابط هي عبارة عن اتصالات اجتماعية يقوم بها الأفراد مع من تربطهم بهم علاقات وثيقة، وعندها يميل الفرد غالبًا إلى التواصل مع من تربطه بهم روابط قوية، ومن يحظون بثقتهم الكبيرة، ومن ثم فقد اهتمت جماعات عديدة – ذات أواصر مشتركة – بتحويل تلك الأواصر إلى شبكات فاعلة.

هـ– مفهوم الهوية الجمعية:

ويعد من المفاهيم الرئيسة المرتبطة بتحديدنا للشبكات الاجتماعية محل الدراسة، فالشبكات الاجتماعية تلتئم – بالأساس – حول مفهوم ومحور الهوية الجمعية، فهي شبكات تعتمد على الهوية، وتُكرس مشروعها في سبيل تعزيز تلك الهوية، والدفاع عن مصالح منتسبيها، ويتمثل التوجه الراهن للعديد من علماء الاجتماع، وباحثي الشبكات الاجتماعية في إعادة الاعتبار لمفهوم الهوية الجمعية، وخاصة لملء الفجوات التفسيرية في النماذج العقلانية، والبنائية، « وكذلك النماذج التي تتخذ من الدولة – كفاعل – محورًا للتحليل، فهذه النماذج تتجاهل الدور الذي تلعبه الهوية الجمعية، في الوقت الذي يفهم فيه البعض دور الهوية الجمعية بطريقة ثانوية، باعتبار أن الهوية شيء خارجي، خارج الفعل العقلاني» (Polletta,Jasper:285) ، وكان كلٌّ

من "لاكلاو، وموف" قد منحا الهوية الجمعية قدرة وتأثيرًا مستقلًا، بحيث « يمكن النظر إليها على أنها عامل ثقافي يحدد المصالح، والعلاقات، وكذلك الأبنية، بل إن البعض قد نظر إلى الهوية الجمعية باعتبارها بديلًا عن فكرة المصالح البنائية، والتي كانت تُستخدم في تقدير الدعاوىَ التي بمقتضاها يمكن تعبئة الناس»(Polletta,Jasper:285) ، وكذلك يُنظر إلى الهوية الجمعية على أنها « بديل للحوافر، والمنافع الاختيارية، والتي تستخدمها نظرية الخيار العقلاني في فهم أسباب مشاركة الناس معًا في حدث ما، وأيضًا باعتبارها بديلًا عن الأداتية العقلانية التي درج العديد على استخدامها في تفسير الخيارات التكتيكية التي ينتهجها النشطاء، وكبديل لدور الإصلاح المؤسسي في نجاح وفاعلية الحركات الاجتماعية» (Polletta,Jasper:289)، وقد عمل مُنظّرو الهويةَ الجمعيةَ على رفض اعتبار أن الهوية الجمعية حالةً غير عقلانية، فالهوية الجمعية « عمليةً مستمرةً وديناميكيةً من إعادة تركيب وتأليف recomposition الانتماء وليست شيئًا معطىَ سلفًا ، فالهوية الجمعية ليست فقط ضرورةً لنجاح الفعل الجمعي؛ ولكنها أيضًا قد تكون غايةً في حدِ ذاتها » (Gamson,2015:256) ، وهو ما يعني أن المشاركة عبر شبكات الهوية الجمعية « لا يمكنُ تعريفها في ضوءِ حدود طبقية، ولكنها تخضع لفكرة الاهتمام المشترك بقضايا اجتماعية معينة »(Pichardo,1997:417) .

ويمكن تعريف الهوية الجمعية للفرد بأنها: « الاتصال المعرفي، والأخلاقي، والعاطفي مع الجماعة الأكبر، أو الفئة، والممارسات والمؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد؛ فالهوية الجمعية هي إدراك للمواقع والعلاقات الاجتماعية المشتركة، وتظهر الهوية عبر الثقافة المادية؛ مثل اسم الشخص، والسرديات التي يعتقد بها، والرموز، وأساليب وطرق الحوار والتعبير اللفظي، والطقوس، والأزياء، ولكن ليس بالضرورة أن تعكس المنتجات المادية للثقافة هوية جمعية معينة»(Polletta,Jasper:285)،

ويقدم العديد من الباحثين دعاوى منهجية في تفسير عمل شبكات الهوية الجمعية، فمن تلك الدعاوىَ، يأتي من يقول: «بأولوية أيًا من الخيار العقلاني، أو المعاني الثقافية المشتركة، ومن ثم فإن من المهم أن يتم التوصل إلى تسوية» (Polletta,Jasper:289)، فالنماذج القيمية والعاطفية – في تعبئة شبكات الهوية الجمعية – لا تتعارض منطقيًا مع نماذج الفاعل العقلاني؛ الذي ينتظر الفائدة التي ستعود عليه من مشاركته، « فقد نحاول أن نكون أشخاص مبادرين، ونُضحي من أجل الآخرين، ولا نقوم بذلك لشيء إلا لأنه من مصلحتنا أن نَظهر كذلك، ومن هنا يأتي السؤال المهم: لماذا لا نُقر أن الرضا العاطفي مُكون ومركب أساس للهوية الجمعية ؟ إذن

فليس الأمر قاصرًا على الرضا المادي المباشر، وعندئذ ندرك أن الخيار العقلاني لا يجب أن ينفصل عن الخيار القيمي، فمن العقلانية أن نُظهر نشاطنا ومبادراتنا الفاعلة لأن الآخرين يتوقعون منا ذلك، ونحرص نحن – أيضًا – على تلك السمعة »(Polletta,Jasper:289)

ويبدو أن هذا الاتجاه التوفيقي آخذًا في النمو، فهو يرفض المنهجيات القديمة التي تتبني على الخيارات العقلانية، والمنافع التي يعرضها المنظمون، وفي ذات الوقت فإن التعبئة في إطار عمليات الهوية الجمعية تحتاج مصالح تَشُدّ أزرها، ومن ثم فمن الخطأ أن نتصور أن النماذج القائمة على الولاء والالتزام المعياري – تتعارض مع نماذج السلوك العقلاني والمنافع الشخصية – عند تفسير الانتماء للشبكة الاجتماعية أو الفاعلية داخلها، « فالعديد من الناس يفهمون الناشطية – أو الفاعلية داخل الشبكة الاجتماعية – على أنها تؤسس للشخصية والمكانة التي يرغبون في أن يراهم الآخرون عليها، فهؤلاء النشطاء قد قرروا المشاركة ليس بناء على حساب كمي رياضي للفوائد أو المخاطر والصعوبات التي قد تواجههم (اتجاه الخيار العقلاني)، وفي نفس الوقت ليس انطلاقًا من دعاوى الإيثار والتفاني المطلق، وهو ما أكده العديد من الباحثين الذين تصوروا أن بناء الهوية يشير إلى الرغبات والاهتمامات المميزة للنشطاء والتي يسعون من خلالها إلى إثبات سمات محددة في أفعالهم وحياتهم »(Polletta,Jasper:289)

ومن النماذج النظرية الرائدة في دراسة الشبكات الاجتماعية تأتي نظرية المركز – الأطراف Core-periphery structure لفريدمان ١٩٦٦، والتي تشير إلى أن « الوحدة البنائية للشبكة الاجتماعية تتألف من عدد كبير من الأفراد ذوي الروابط القوية في مركز الشبكة، والأطراف المتناثرة، حيث يلعب مركز العُقدة دورًا واضحًا في الشبكة وعملياتها، بينما يتم تهميش العُقد الطرفية»(Ning, Li et al,2021:6) وإذا كان التعريف الشائع للشبكة الاجتماعية يقوم على أساس أنها « تنظيم اجتماعي يستند إلى الترابط بين وحدات العُقد Nodes الشبكية؛ وليس مجرد وحدات الجماعة»(Ning, Li et al,2021:5) ، فمن المهم الاستناد إلى التراث النظري الذي ينظر إلى تلك الشبكة وعُقدها باعتبارها تتألف من مكونين أساسيين؛ الأول شبكة الدعم الاجتماعيSocial Support Network والتي تشير إلى التفاعل بين الأفراد، حيث يتمكن أولئك الأفراد من حفظ هويتهم الجمعية، في الوقت الذي يحصلون فيه على الدعم العاطفي والمادي معًا، بينما تعمل شبكة النقاش الاجتماعي.Social discussion network، والتي تعمل فيها أفكار وآراء الأفراد على التأثير فيما يتبناه آخرون داخل الشبكة » (Ning, Li et al,2021:10)

ووفقًا للمعطيات النظرية السابقة فقد عمل الباحث على تحرير عدة مؤشرات ميدانية لمفهوم الشبكات الاجتماعية؛ والتي يراها حاضرة في عُقد ودوائر متعددة، ومتشابكة معًا، ومن ثم فإن عملية الربط بين البنية/الفعل في دراسة وتحليل الشبكات الاجتماعية – خاصة تلك التي تنهض حول جذور الهوية المكانية/القبلية – **يتطلب تصميم مؤشرات تلك الشبكات في ضوء مؤشرين أساسيين:**

أ – **مؤشرات بنائية:** (شبكات الدعم والتكامل الاجتماعي) العُقد الشبكية والتفاعلات داخلها – بناء القوة والمركز داخل الشبكة – الموارد الاقتصادية للشبكة – التكامل والضبط في مواجهة الصراعات – قوى وأدوات التعبئة.

ب – **مؤشرات معيارية وذاتية:** (الفضاء الحر أو شبكات النقاش الاجتماعي) التضامن الجمعي المبني على جذور مشتركة – الولاء والالتزام المعياري – التأطير: خطاب الوحدة والألفة للجماعة.

٢ – بناء القوة:

لاقىَ منظور "ماكس فيبر" في القوة « اهتمامًا واضحًا، خاصةً وأن نظريته عن البيروقراطية تُعَدّ الأساس المعاصر لنظرية التنظيم»(Ning, Li et al,2021:10) ، وقد عمل "فيبر" على ربط مصطلح القوة بالسلطة، حيث أدرك "فيبر" المشكلات التي تُواجه مفهوم القوة؛ ذلك المفهوم الذى كان يعني لديه « كل إمكانية في داخل علاقة اجتماعية لإنفاذ الرغبة الخاصة ضد رغبة الرافضين لها»(فيبر،٢٠١١:٩٢)، ولم يكن "فيبر" راضيًا عن التعريف، أو المفهوم، حيث رأىَ أن « مفهوم القوة ليس مُحددًا تحديدًا دقيقًا في علم الاجتماع»(فيبر،٢٠١١:٩٢)، ومن ثم تَصور "فيبر" أن السلطة هي البديل السوسيولوجي للقوة، ودَعىَ إلى « أن يكون المفهوم السوسيولوجي للسلطة أكثر تحديدًا وأن يعنى فقط: توافر الإذعان تجاه أمرٍ ما»(فيبر،٢٠١١:٩٢).

وعاد مفهوم القوة – مرة أخرى– ليَظهر بعيدًا عن مفهوم السلطة، حيث كان "بارسونز" مُستعدًا لتطوير مفهوم القوة، وبما يتفق مع الحل المعياري لمشكلة النظام عِندهُ ، فتأكيد "بارسونز" على ضرورة الإجماع ، ودور القيم النهائية – في تحقيقه – سَيُنتج مفهومًا بارسونزيًا للقوة ، حيث مفهوم القوة الجمعية Collective Power، فعِند "بارسونز" ليس ثمة صراع على القوة، حيث القوة الجمعية التي تُخفي الصراعات على القوة من خلال « قدرة النسق الاجتماعي على إنجاز الأمور التي تَدخل في نطاق مصلحته الجمعية»(بوتومور،١٩٨١:٤٥)، وهو الأمر الذى يُعارض

به– بارسونز– القائلين بصراع القوة، وتحديدًا « نظرية اللعب، والتي تُسَمىَ على نطاق واسع بمشكلة المجموع الصفري Zero Sum Problem، ويعمل الاتجاه الواضح لتلك النظرية– مُمَثلًا في "لازويل وميلز" Lasswell and Mills على التأكيد صراحةً أو ضمنًا على أن القوة هي ظاهرة صفرية، الأمر الذى يعني أن ثمة كمٍّ بتٍ من القوة في أية علاقة نسقية، حيث تَمكُن A من حيازة القوة يعنى تقلصها لدى الأطراف الأخرى»(Parsons,1963:233) ، وهو الأمر الذى يرفضه بارسونز، حيث يرفض تفتيت القوة والمصالح المرتبطة بها، ويعمل– بدلًا من ذلك– على تجميع القوة ، والمصالح بشكل طوعي– كما يزعم بارسونز– وبما يستند على مرجعية قيمية نهائية، غير أن العديد من الانتقادات الموجهة إلى القوة الجمعية تشير إلى « أنه إذا كانت القوة الجمعية تقوم على الإجماع فإنها أيضًا– في نفس الوقت– تعتمد على القمع، حيث تبدو حرية الفاعلين في الاختيار مُقيدةً ببدائلٍ محددة»(Hagen,2009:4) لا يمكن تجاوزها، وهو الأمر الذى جعل Michael Mann يتصور « أن القوة التوزيعية Distributive Power تتبع من القوة الجمعية»(Hagen,2009:4)، أي أن الصراع على القوة يستمد مصدره من نسق الإجماع المُقَيد.

ولا تمثل الشبكات الاجتماعية مجرد أدوات للترابط أو حفظ معالم وتراث الهوية فحسب؛ بل إنها بمثابة فضاءات للتعبئة، وبناء علاقات القوة خارج سيطرة الدولة، حيث تلك الفضاءات تأوي أصحاب هويات متعارضة مع أصحاب الفضاءات الأخرى، فهي تجمع أعضاء متشابهين في جذورهم وقيمهم الجمعية، والذين « يرون أنفسهم متساوون في صور ومظاهر محددة، ومن ثم فالثقة والتضامن بينهم سيزيد من قدرتهم على حماية هويتهم الجمعية» ,Eisenstadt) 1998:74)

ومن الأهمية بمكان إبراز فكرة أن عملية تحويل الشبكات الاجتماعية التقليدية وغير الرسمية إلى شبكات قوة – من الناحيتين المؤسسية، والسياسية – يدل على نجاح نشطاء تلك الشبكات في تحويل مكونات الهوية الجمعية إلى علاقات ومصادر للقوة، حيث يعكس ذلك الكيان المؤسسي أو التنظيمي حجم القوة التي تحوزها الجماعة، علاوة على أنه مُلتقىَ لمصادر وأدوات القوة للجماعة، ومن خلاله تحدث عمليات التجنيد، والتعبئة، واتخاذ القرارات المهمة التي تخص مكانة الجماعة في علاقات القوة.

ويعد العديد من علماء الاجتماع أن القوة ذاتها تمثل رصيدًا أو رأسمالًا اجتماعيًا ينبغي التأصيل له، ومن الإسهامات الرائدة في مجال دراسات رأس المال الاجتماعي تأتي إسهامات

عالم الاجتماع **الفرنسي بيير بورديو** حيث يرى بورديو أن « رأس المال الاجتماعي هو مجموعة من الموارد الحقيقية والمحتملة؛ والتي ترتبط بشبكة الاعتراف، والتعارف المتبادلة» (Bourdieu,1989:23)، وبعبارة أخرى، فإن تلك الموارد الفعلية والرمزية ترتبط بهوية الجماعة أو الشبكة، ويتأثر حجم وكمّ رأس المال الاجتماعي بالوضع الاقتصادي للفرد، ومكانته الاجتماعية، ومقدار رأس المال الاجتماعي للفرد عادة ما يرتبط بعلاقته بالشبكة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي والمكانة الثقافية.

خصائص حائزي القوة:

وتتضح مكانة القوة – عند بورديو – من خلال رؤيته لرأس المال الاجتماعي على أنه: « القوة التي تَحصّلَ عليها أولئك الذين لديهم اعتراف كافٍ؛ لِأن يكون لهم الحق في شغل المواقع التى تُمكنهم من فرض الاعتراف بمكانتهم وممارساتهم، مثل القوة التى تظهر في خلق جماعة جديدة، عبر التعبئة أو إمكانية جعلها– فعلًا– موجودة من خلال آخرين». (Bourdieu,1989:23)

ويَمنح رأس المال– بِصورهِ المختلفة – القوة الرمزية للفاعلين ، حتى يتسنىَ لهم القيام بممارساتهم المختلفة داخل الشبكات أو الفضاء الاجتماعي كما يسميه بورديو، « فالقوة الرمزية تعتمد على حيازة رأس المال الرمزي، حيث القوة اللازمة لفرض وإلزام– عقول الآخرين– برؤى معينة؛ قديمة أو جديدة للتمايزات، والانقسامات الاجتماعية، وتعتمد تلك الرؤى على السلطة الاجتماعية المُكتَسبة من خلال النضالات السابقة Previous Struggles» (Bourdieu,1989:23)، أي رأس المال الرمزي، والذي يشير إلى تراكم الشرف، والمكانة التي يتمتع بها حائز رأس المال الرمزي؛ بِاعتراف الآخرين له باستحقاقه تلك المكانة.

وترتبط القوة الرمزية التى يحوزها الأفراد– فى رؤوس أموالهم– بالقوة الموضوعية، حيث « العلاقات الموضوعية للقوة تعيد إنتاج نفسها في صورة علاقات رمزية القوة، حيث النضالات الرمزية لإنتاج المعنى المشترك Common Sense ، أو بشكلٍ أكثر دِقة فإن الفاعلين أثناء سعيهم إلى احتكار مسمياتٍ شرعيةً مُعترفًا بها فإنهم يضعون رأس المال الرمزي في أفعالهم، وممارساتهم»(Bourdieu,1989:21).

وتعد إسهامات ميشيل فوكو مركزية في دراسات القوة، خاصة رؤيته للانضباط الذاتي عبر مؤسسات ونظم التنشئة والتطبيع الاجتماعي، علاوة على الخطاب discourse الذي يعد تلخيصًا لعلاقات القوة؛ وسُبل ودعاوىَ مقاومتها، ويُمثل الخطاب « عملية تحويل المعرفة إلى

قوة، وأيضًا فإنه ينتج قوة»(Gaventa,2006:7) حيث إن المعرفة– عند فوكو – «هي في ذاتها قوة نمارسها على الآخرين لتحديد الآخرين »(كريب،:١٩٩٩م: ٢٧٧).

وإذا كانت القوة عند العديد من الباحثين تشير إلى قدرة الفاعل على ممارسة القوة؛ فإنه من الممكن النظر إلى القوة على أنها عملية متأصلة في الأطر الثقافية والبنيوية، فكلٌ من «الأبنية المؤسسية والهوية يمكن أن يعملا كآليات تمر من خلالها عمليات القدرة على القيادة والطاعة؛ فالقوة هي ملكية مشتركة لأنظمة الفاعلين، وهو الأمر الذي فهمه بارسونز باعتباره تفويض الفاعلين لفئة منهم لإصدار القرار، وعلى الجانب الآخر عمل فوكو على التأكيد على دور عملية تطبيع سمات الشخصية في سبيل تحقيق الإذعان والانضباط الذاتي »(Scott,2007:26) ولابد للفاعل – عند جرامشي– أن يبحث عن القوة، تلك القوة التى تكون في أدق صورها على هيئة علاقات من الهيمنة Hegemony، فالقوة– عند جرامشي– تُدرَس من خلال مفهوم الهيمنة Hegemony، وتختلف Hegemony عن Domination، حيث إن Domination تعبر عن محاولات طرف ما السيطرة على طرف آخر، كما أن الهيمنة بمعنى الـ Domination « تفشل في التعرف على الدور النشط للجماعات الأقل قوةً، وأهمية Subordinate People في عملية القوة»(Jones,2006:4) ، ولكن الهيمنة بمعنى الـ Hegemony تُدرَس على أنها أداة للتحليل السياسي، والتاريخي »(Jones,2006:45).

فالهيمنة Hegemony تنشأ داخل المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة، حيث أولئك الذين يتوسطون بين الفرد والدولة، بينما ترتبط الهيمنة Domination بـ القمع والدولة» (Swingwood,2000:118). وهنا تأتي أهمية مفهوم الهيمنة بالمعنى الجرامشي داخل شبكات المجتمع المدني، خاصة تلك الشبكات التي تجمع بين التقليد والحداثة، فالقوة التي تُمارس داخل تلك الشبكات قد لا تظهر في علاقات سيطرة، وضبط صريحين؛ بل عبر علاقات هيمنة وانضباط.

وتركز المداخل الحديثة في دراسة القوة على تحليل عملية ممارسة القوة، « فقدرة الفاعل على ممارسة القوة هي معيار الاعترا(Scott, 2007:26) له بالقوة، ومن ثم تتحدد خصائص الحائزين عبر الممارسة العملية أو الصراع الفعلي للقوة خاصة عبر محاولة احتلال مواقع سياسية أو تنفيذية في المجتمع المحلي، ومن ثم **فإن تحديد خصائص حائزي القوة وبنائها يرتبط**

بعدة مؤشرات، وهي ليست سمات أو خصائص أصيلة بهم؛ ولكنها تتحدد وتنكشف وفقًا لممارسات عديدة وهي:

- القدرة على التحكم في الانضباط الذاتي للأعضاء والصراعات داخل المستويات الشبكية.
- الاعتراف بالشبكة وهويتها الجمعية – إبراز القوة الرمزية للشبكة وممثليها.
- الهيمنة على مواقع اتخاذ القرار وتخصيص الموارد– توزيع الفرص على أعضاء الشبكة
- تقديم الخدمات للمجتمع المحلي – التحالف مع القوى الفاعلة في المجتمع المحلي
- استثمار الثقوب الهيكلية وتعبئة الروابط الضعيفة.

رابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ – أساليب الدراسة:

– تقتضي طبيعة مشكلة الدراسة الراهنة استخدام عدة **أساليب بحثية** بهدف الوصول إلى حلٍ لمشكلة الدراسة، وتقديم رؤية علميًة واضحةً ومترابطة للقضايا والموضوعات التي تطرحها الدراسة.

أ– **الأسلوب التاريخي:** اعتمد الباحث على الأسلوب التاريخي لسرد وعرض تطور شبكات الهوية الجمعية، ومصادر وحدتها، وجذورها المشتركة، خاصة وأن تلك الشبكات تقوم بالأساس على إرث تاريخي، لازال نابضًا؛ حيث الروابط والجذور المشتركة تلعب دورًا بارزًا في تمييز تلك الشبكات، بل وتفسير الكثير من سياساتها.

ب– الأسلوب الوصفي: نظرًا لطبيعة الدراسة الراهنة التي تقتضى التعامل مع حالاتٍ محدودةٍ من نشطاء الشبكات الاجتماعية؛ فقد كان لِزامًا على الباحث أن يلجأ إلى الوصف الكيفي لممارسات النشطاء، ومن ثَم وصف وتحليل تفاعلاتهم داخل شبكاتهم، وتفاعلاتهم مع أعضاء الشبكة، والمجتمع المحلي.

جـ_ الأسلوب المقارن (المحدود): إذا اعتبرنا أن الشبكات الاجتماعية تتمتع بحدٍ من التنظيم الضروري لممارسة نشاطاتها المؤسسية؛ فإن من المهم التطرق إلى أساليبٍ منهجيةٍ لها القدرة على التعامل مع التنظيم، وهي تلك المحاولة التي كانت واضحةً من نصيحة "السيد الحسيني" الذي لاحظ أن دراسة التنظيم الواحد تَحرم البحث العلمي من إمكانيات المقارنة والتعميم، وفي نفس الوقت فإن الدراسة المقارنة قد تحرم الباحث من الفهم العميق والدقيق لبناء التنظيم

وديناميَاته، وتمثل الحل في تبني أسلوبًا« مقارنًا محدودًا يمكننا من فهم عدد قليل من التنظيمات، بحيث تتيح هذه المقارنات المحدودة فهم التنظيمات فهمًا عميقًا، وبذلك تضمن الجمع بين الحبكة المنهجية التي يتيحها المنهج المقارن، والفهم النَفاذ الذي يتيحه منهج دراسة الحالة»(الحسيني،١٩٨٥:٢٢١) ، ومن ثَم تتجه الدراسة الراهنة إلى دراسة عددٍ محدودٍ من الحالات لنشطاء ثلاث شبكات اجتماعية؛ يرتبط كلٌّ منها بمكون اجتماعي مهم، من مكونات النسيج الاجتماعي لمدينة السويس.

٢– **أدوات جمع البيانات:** ولما كانت الدراسة الراهنة تستخدم الأسلوب المقارن المحدود لدراسة علاقة شبكات الهوية الجمعية، ونشطائها ببناء القوة، وصراعاتها؛ فإن ذلك كان دافعًا لاختيار **دليل المقابلة المتعمقة؛** وذلك كي يتمكن الباحث من الحصول على بياناتٍ دقيقةٍ تتميز بالعمقِ والشمولِ في فهم القضايا المختلفة للدراسة، وكان هذا الاختيار ملائمًا مع العينات المحدودة التي تَعامل معها الباحث، فالمقابلةِ المتعمقةِ هي « نقيض الاستبيان المقنن حيث تدخل إلى العمق دون النطاق، أو أنها استبيان مفتوح يحاول أن يكشف عن بيانات تفصيلية من عينات محدودة»(زايد،٢٠٠٣م: ٥٠).

وقد عمل الباحث على إعداد دليل المقابلة بحيث ينجح في الاحتواء على كافة القضايا والعناصر التي ترتبط بموضوع الدراسة، ويقدم إجاباتٍ واضحةٍ على تساؤلاتها، وقد اشتمل الدليل على المحاور التالية:

أولًا – البيانات الشخصية.

ثانيـًا– السير الاجتماعية والسياسية لنشطاء الشبكات، (ظروف ومبررات الانخراط في الشبكات).

ثالثـا– بناء وصراعات القوة في الشبكات الاجتماعية.

رابعـًا– دورة التعبئة وموقع نشطاء الشبكات منها.

خامسًا– صراعات القوة داخل وبين المجتمع المحلي وشبكات الهوية الجمعية.

٣- **مجتمع الدراسة:** مجتمع الدراسة هو الشبكات الاجتماعية ذات الخصائص القبلية/ القروية/ التابعة لمحافظتي سوهاج (جمعيتي المحاسنة، وأبناء القرعان) ومحافظة قنا(جمعية القلعة، وأبناء أبنود).

د- **عينة الدراسة:** اتساقًا مع الهدف العام للدراسة، اعتمدت الدراسة الراهنة على العينة الغرضية (غير الاحتمالية) في الحصول على مفردات العينة، والتي تكونت من مسئولي، ونشطاء الشبكات ومنظمات (جمعيات أهلية) ذات المشترك الواحد، حيث تم سحب أربع حالات من كل جمعية بإجمالي ستة عشر حالة؛ علاوة على حالتين مستقلتين، أحدهما من محافظة سوهاج والآخر من قنا، فصار العدد الإجمالي ثمانية عشر حالة، ولقد اعتمدت عملية تحديد مجتمع وجمهور عينة الدراسة على عدة إجراءات:

١- عمل الباحث على الاستعانة بعناصر بارزة في المجتمع المحلي؛ من كبار السن بالسويس، وممن لهم باع طويل في تأسيس جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وقد شغل العديد منهم مواقع تنفيذية وشعبية لسنوات طويلة؛ حتى يتسنى لنا الوقوف على الشبكات والنشطاء والجمعيات الأكثر تمثيلًا لمهاجري الصعيد في السويس.

وقد نجحت تلك العملية في جمع بيانات كافية؛ علاوة على المصادر التاريخية والإحصائية، الأمر الذي تحدد في جمعيات ونشطاء مهاجري سوهاج وقنا؛ باعتبارهم الأكثر عددًا ونشاطًا وقِدمًا، وارتباطًا بالمجال العام، وتقلدًا للمواقع السياسية والنيابية؛ وهو الأمر الذي ثبت إحصائيًا، حيث تشير الإحصاءات السكانية للعام ١٩٦٦م عن تيارات واتجاهات الهجرة الداخلية إلى « أن محافظة السويس كانت من بين المحافظات الأربع الأكثر جذبًا للمهاجرين (القاهرة – الإسكندرية – بورسعيد – السويس) من المحافظات الطاردة والتي تمثلت في المنوفية، وسوهاج، وقنا على الترتيب »(خلاف، ١٩٧٨م : ١٧)، وتشير إحصاءات ١٩٨٦م إلى أنه في وقت لاحق فقد حصلت محافظة السويس على« أكثر من نصف عدد المهاجرين إليها من ريف ثلاث محافظات هم قنا – الشرقية – سوهاج، فقد حصلت من ريف الأولى على ٢٣% تقريبًا، ومن ريف الثانية على ٢٠ %، ومن ريف الثالثة على ١٧% تقريبًا »(خبراء،١٩٩٤م: ٥)، وكانت قنا وسوهاج – بشكل دائم – هما من أكثر المحافظات استمرارًا في تيار الهجرة الكثيف الوارد إلى السويس.

وقد أسهمت النشاطات الاقتصادية مثل التصنيع والتوكيلات الملاحية والطاقة والتعدين – علاوةً على موقعها الاستراتيجي عند المدخل الجنوبي لقناة السويس – أن تكون « السبب الرئيس لاجتذاب المهاجرين من المحافظات المجاورة وصعيد مصر والقاهرة الكبرى، وطبقًا لإحصاءات تعداد السكان عام ١٩٩٦م والتي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والخاص بالسويس، بلغ معدل النمو السكاني حوالي ٥.٢ %سنويًا، وهو معدل أعلى من المعدل العام للدولة، ويشير إلى وجود قوة دافعة سكانية متسارعة» (خبراء،١٩٩٤م: ٥) حيث الهجرة من

المحافظات الأخرى للعمل والإقامة بالسويس، «وكذلك ارتباط الشخص بالمكان الذي تقيم فيه أسرته وكذا زواج وطلاق الإناث» (خبراء،١٩٩٤م: ٥)

٢- وكان المعيار الأخلاقي حاضرًا في إجراء الدراسة الميدانية، حيث عمل الباحث على منح الحرية للمبحوث في إجراء المقابلة المتعمقة؛ وذلك بعد دعوته، ومحاولة إقناعه وإطلاعه على خطة الدراسة وأهدافها، اقتناع المبحوث بالدراسة، وتطبيق دليل المقابلة المتعمقة؛ وبما يمضي به ذلك إلى الحصول على تفصيلات دقيقة عن سيرته الذاتية، وعلاقاته الاجتماعية، ومواقفه تجاه الآخرين.

وقد احتلت السويس مكانة مميزة في عملية وتيارات الهجرة الداخلية؛ فهي « تقع في الطرف الجنوبي لقناة السويس، وقد كانت ميناءً تجاريًا هامًا منذ القرن السابع الميلادي. وصارت ميناءً هامًا وأحد المراكز الصناعية المصرية الرئيسية بعد افتتاح قناة السويس فى عام ١٨٦٩م. وقد جعلت تجارة التوابل ورحلات الحجيج إلى مكة ميناء السويس مزدهرًا خلال العصور الوسطى. وفى القرن الخامس عشر صار الميناء قاعدة بحرية، وفى عام ١٨٦٩م أكد افتتاح قناة السويس تطور المدينة كمدينة حديثة. واليوم تعد السويس أحد أكبر موانى مصر»(خبراء،٢٠٠٤م: ٤)، وكانت النشاطات الاقتصادية بالسويس جاذبة لتيارات كبيرة مهاجرة من محافظات جنوب الصعيد؛ وبالرجوع إلى بيانات التعداد العام لسكان القُطر المصري ١٩٠٧م، وهو التعداد الأدق علميًا ومهنيًا سنرى أن مساحة العمران في مدينة السويس – آنذاك – كانت « سبعة كيلو متر، وهي أكبر محافظتي القناة، الإسماعيلية والتي سجل فيها الحيز العمراني ٤ كم، وبورسعيد ٤ كم»(تعداد السكان،١٩٠٩:٥)، وهو الأمر الذي يعكس حجم النشاطات الاقتصادية والسكانية الحضرية في السويس.

وبجانب تلك المعطيات فإن الملاحظات الميدانية تُظهر الطبيعة الوافدة لمجتمع السويس، حيث بنيته المهاجرة لاتزال مرتبطة بجذورها؛ وهو الأمر الذي اقتضى التعرف على تيارات الهجرة الوافدة من سوهاج وقنا بالأساس إلى السويس، والوقوف على أهم خصائصها.

وقد تنوعت طريقة المقابلة بين المقابلة الفردية، والمقابلة البؤرية وذلك وفقًا لظروف كل مبحوث؛ وموافقته على المشاركة في المقابلة البؤرية، فهي الأكثر نفعًا في استخراج بيانات كيفية؛ وذلك جرّاء نقاش وتبادل الأفكار والبيانات أثناء المقابلة، وفي هذا الصدد تؤكد دراسات عديدة على أن دراسة وتحليل الشبكات الاجتماعية ينبغي أن « تهتم بفهم العلاقة بين الفاعلين في صورتهم الجمعية، وليس الفردية؛ ومن ثم فإن من تحري الدقة أن يتم دراسة العينة بشكل جمعي،

وليس فرديًا»(Hanneman,2005:6) ، وهو الأمر الذي يتوافق مع نمط جلسات جماعة النقاش البؤرية.

جدول (١). توزيع مفردات عينة الدراسة وفقًا للخصائص الاجتماعية.

م	النوع	السِن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	الجمعية والدور فيها	الوظيفة
١	ذكر	٦٨	جامعي	أرمل	الجذور من سوهاج،(حزب التجمع)، ونائب سابق بالبرلمان	بالمعاش
٢	ذكر	٥٦	جامعي	متزوج	الجذور من قنا، (عضو بارز بحزب التجمع)، وعضو سابق بالمحليات، ومُرَشح سابق	موظف بوزارة الصناعة
٣	ذكر	٥٢	متوسط	متزوج	من قنا، رئيس الاتحاد الإقليمي للجمعيات	بالمعاش
٤	ذكر	٥٥	جامعي	متزوج	من سوهاج، ورئيس حزب جديد، ونائب سابق بالبرلمان	رجل أعمال
٥	ذكر	٥٦	فوق متوسط	متزوج	من قنا، ونائب سابق بالبرلمان، وعضو بإحدى جمعيات أبناء قنا	موظف بشركة بترول
٦	ذكر	٨١	جامعي	متزوج	من قنا، وعضو في مجلس إدارة إحدى الجمعيات، وعضو بارز بالمحليات سابقًا	بالمعاش
٧	ذكر	٦٣	متوسط	متزوج	من سوهاج، عضو عامل في إحدى الجمعيات	بالمعاش
٨	ذكر	٥٥	جامعي	متزوج	من سوهاج، عضو مجلس إدارة بإحدى الجمعيات، وعضو محليات سابق	موظف بوزارة التضامن
٩	ذكر	٥٧	جامعي	متزوج	من سوهاج، وأمين صندوق إحدى الجمعيات، وعضو سابق بالمحليات	موظف بشركة بترول قطاع خاص
١٠	ذكر	٥٢	متوسط	متزوج	من سوهاج، عضو بمجلس إدارة إحدى	أعمال حرة

م	النوع	السِن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	الجمعية والدور فيها	الوظيفة
					الجمعيات، وعضو محليات سابق	
١١	ذكر	٤٠	جامعي	متزوج	من سوهاج، عضو عامل بإحدى الجمعيات	موظف قطاع خاص
١٢	ذكر	٥٥	جامعي	متزوج	من سوهاج، عضو محليات سابق	موظف بوزارة التعليم
١٣	ذكر	٦١	جامعي	متزوج	من سوهاج، عضو بإحدى الجمعيات، وعضو محليات سابق	بالمعاش
١٤	ذكر	٦٥	جامعي	متزوج	من قنا، مرشح برلماني سابق، وعضو بإحدى الجمعيات	بالمعاش
١٥	ذكر	٥٥	فوق متوسط	متزوج	من قنا، ونائب رئيس مجلس إدارة إحدى الجمعيات	موظف بوزارة التضامن
١٦	ذكر	٥٥	جامعي	متزوج	من قنا، وعضو عامل بإحدى الجمعيات، وعضو محليات سابق	موظف بإحدى الشركات الخاصة
١٧	ذكر	٥٠	فوق متوسط	متزوج	من قنا، عضو مجلس إدارة إحدى الجمعيات	موظف بشركة تابعة لوزارة الاستثمار
١٨	ذكر	٦٨	فوق متوسط	متزوج	من قنا، عضو مجلس إدارة إحدى الجمعيات، وعضو محليات سابق	بالمعاش

جدول (١) يظهر توزيع عينة الدراسة وفقًا للنوع، والسن، والحالة التعليمية، والزواجية، والمهنية، وعضوية الجمعية الأهلية

وقد تم تقسيم حالات الدراسة بشكل متساوٍ بين منتسبي أربع جمعيات، اثنتان تمثلان أبناء محافظة سوهاج وهما جمعيتا: المحاسنة، والقُرعان، واثنتان تمثلان أبناء محافظة قنا: وهما جمعيتا القلعة وأبناء أبنود، علاوة على اثنين (حالتين) مستقلين، من منتسبي حزب التجمع، ويُلاحظ على حالات الدراسة أنها جميعًا تمثل الفئات العُمرية من متوسطي وكبار السن، حيث لا تقل أعمار أيٍ منهم عن أربعين عامًا، بل إن اغلبهم يقعون في فئة خمسينيات السِن، وهم الأنشط والأكثر اهتمامًا بالعمل السياسي والحزبي من خلال جمعيات المجتمع المدني؛ ذات مرجعية الهوية المشتركة.

ج–**النطاق الزمني:** استغرق إجراء الدراسة الراهنة ما يقارب الستة أشهر، بدءًا من شهر يوليو ٢٠٢٢م إلى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢م. مرت خلالها بمجموعة من الإجراءات، كان أولها:

كتابة الملاحظات السوسيو/إثنوجرافية عن مجتمع الدراسة، وثانيها: عملية الإعداد النظري؛ وتحليل المعطيات الأولية، واستعراض التراث النظري، وثالثهما: التحضير للعمل الميداني، وصولًا إلى تصميم أدوات الدراسة (دليل المقابلة المتعمقة)، ثم جمع وتنظيم البيانات الميدانية، وصولًا إلى مرحلة تحليل البيانات، حتى استخلاص النتائج، وكتابة التقرير النهائي للدراسة.

٤- أسلوب تحليل البيانات ومعالجتها:

اعتمدت هذه الدراسة على **التحليل الكيفي**؛ وبما يتفق مع طبيعة وتوجه الدراسة والحالات المُقارنة المحدودة التي أخضعها الباحث للدراسة، وقد عمل الباحث على تدعيم البحث من خلال استخدام الملاحظة المباشرة لاجتماعات النشطاء، ونقاشاتهم، وأيضًا **الملاحظة بالمشاركة** في فعالياتهم الميدانية، وكان الهدف الذي سعىَ إليه الباحث أثناء جمع البيانات هو الوصول إلى الرؤى الخاصةِ بهم وتفسيراتهم لذواتهم وممارساتهم، بشيءٍ من التفصيل والعمق، وعقب انتهاء عملية جمع البيانات الكيفية شرع الباحث في **تفريغ المعطيات والنصوص الميدانية**، وتصنيفها تبعًا لمحاور الدراسة، ثم قراءتها ؛ وصولًا إلى تحليلها ، وقد تعامل الباحث مع هذه البيانات من خلال مستويين للتحليل هما:

(أ) **أسلوب التحليل الرأسي**: يشير هذا الأسلوب إلى قيام الباحث بتحديد موقع كل قضية من قضايا الدراسة لدى كل حالة من حالات الدراسة.

(ب) **أسلوب التحليل الأفقي**: ويعني قدرة الباحث على التحول من عناصر الاتفاق والاختلاف فيما بين حالات الدراسة وصولًا إلى مدخل ورؤيةٍ عامةٍ للحالات محل الدراسة.

خامسًا: مناقشة معطيات الدراسة الميدانية

١- تطور السير الاجتماعية والسياسية (مبررات انخراط النشطاء في الشبكات الاجتماعية):

تلتقي جميع حالات الدراسة في انطلاق مسيرتهم السياسية بدءًا من المجالس الشعبية المحلية؛ التي كانت تعمل في ظل قانون الحكم المحلي، فخبرتهم في العمل السياسي ليست بالهينة، ولا القصيرة، بل إن من بينهم من شغل مناصب محلية تنفيذية، ولكن تبدو المفارقة واضحة في القواعد السياسية والاجتماعية التي ارتبط بها كل منهم، حيث يتفق الارتباط بتلك القواعد مع الاتجاهات الفكرية ومنظومة الأيديولوجيا السياسية للناشط؛ **فصاحب الحالة الأولى** وهو من جذور تعود إلى محافظة سوهاج، كان ذو ميول يسارية واضحة، ولم يرتبط بالأطر

التقليدية للمشاركة السياسية، وبالرغم من اهتمامه بشبكة عائلته وأقاربه؛ إلا أنها لم تتحول لديه إلى ولاءات والتزامات تجاه جماعته القبلية، فالولاء كان لصالح **الشبكة الحزبية**، وهي شبكة مؤسسية ذات أطر تنظيمية، وبنية ممارسات ترتبط بسياسة وأهداف وأيديولوجية الحزب، ويشرح صاحب الحالة الأولى ملامح سيرته الذاتية بقوله: " أنا مواليد سوهاج، ومن أنا صغير كان أبويا منفتحًا، وبيعلمني الحرية والاستقلال، والتفاعل مع الناس من كل الفئات والطوائف، ومع الناصرية دخلت منظماتها بداية، ومن أنا في أولى ثانوي دخلت منظمة الشباب الاشتراكي، ودي كانت مدرسة نسخت دماغي، وبعدها الاتحاد الاشتراكي، ومع عودة المنابر شعرت إن منبر اليسار هو الأقرب لانحيازاتي"، ويعرض الناشط – صاحب الحالة الأولى مواقفه المعارضة لأية ضغوط قبلية وتقليدية في قرارته وتوجهاته السياسية، وهو بالرغم من أنه مِهني، إلا أن انحيازاته كانت للعمال عمومًا، فهو نائب الغلابة كما كان يطلق عليه، مستغلًا الروابط الضعيفة في بناء شعبيته ونجاحاته السياسية.

ويقترب **صاحب الحالة الثانية** في التكوين الأيديولوجي من صاحب الحالة الأولى، فهو من محافظة قنا، واختار اليسار منذ أوائل شبابه، وقد عبر عن تجربته بقوله: " اليسار قريب من شخصيتي ورؤيتي للحياة، أنا مرتبط بزمايلي في حزب التجمع، واتعلمت منهم كتير، وبدأت حياتي السياسية ممثل لحزب التجمع في المحليات، وبالتحديد أمانة قسم الأربعين"، وعبّرَ صاحب تلك الحالة عن معاداته ومقاومته للفساد الإداري والسياسي طوال تمثيله لحزب التجمع في محليات السويس قبل ثورة ٢٥ يناير.

وبالانتقال إلى باقي حالات الدراسة سنجد أن جميع الحالات تتباين تمامًا في نشأتها السياسية مع الحالتين الأولى والثانية، حيث كان أغلبها مرتبطًا بشبكات قبلية، أو قروية مشتركة، وكان واضحًا أن تلك سمة غالبة على أغلب نشطاء الشبكات الاجتماعية بالسويس، فبالحديث مع **صاحب الحالة الثالثة**، نجدها تمثل نموذجًا لأغلب حالات الدراسة التالية؛ حيث يعبر صاحبها – نائب برلماني لأكثر من دورة برلمانية – عن ارتباطه بعائلته ذات الجذور القبلية (إحدى قرى محافظة قنا)، وقد شغل صاحب تلك الحالة مناصب تنفيذية عديدة في الحكم المحلي، سبقها بتمثيله لأحد أحياء السويس في المجالس الشعبية المحلية، وكان ترشيح ودفع العائلة بداية توهج العمل السياسي والتعلق به، وبحسب إجماع العائلة، وتحديدًا رموزها من الوجهاء، الذين انتظموا في جمعية أهلية تحمل لافتة القرية (الجذور) التي ينتمون إليها، ويؤكد صاحب الحالة أن جذور عائلته الممتدة هاجرت على السويس منذ القدم بداية من حفر قناة

السويس الفترة من ١٨٥٩-١٨٦٩م، وكانت الروابط الأسرية والعائلية هي أساس الاستدعاء للهجرة إلى السويس، أو كما قال: " بعد ما اتخرجت في قنا، جيت السويس بعدها سبتمبر ١٩٦٠م لأن والدي كان بيشتغل في شركة بترول من فترة طويلة، من وقت ما جيت وأنا مزروع في كل التنظيمات السياسية"

وتثير حكاية التاريخ الاجتماعي التي يعرضها نشطاء الشبكات تأكيدًا لحضور أبناء محافظتي سوهاج وقنا في المشهد السياسي والاجتماعي لمحافظة السويس، فالصراع السياسي بين أبناء المحافظتين رسم جزءًا مهمًّا من ملامح بناء القوة في السويس، وهو ما أكده صاحب **الحالة الثالثة** بقوله: " بتوع سوهاج وبتوع قنا كانوا الندّ للندّ قدام بعض".

وكان واضحًا لدى **الحالة الثالثة** هيمنة الموارد العائلية في تشجيع المشاركة السياسية؛ وذلك بخلاف الحالتين الأولى والثانية؛ واللتان ارتبط صاحبيهما بشبكات حزبية، وكان واضحًا أن تلك الشبكات الحزبية – كما أكدت الحالتان **الأولى والثانية** – كانت هي مصدر الهوية لهما، وذلك بخلاف الفضاء الحر داخل الشبكة الحزبية؛ والذي كان سببًا في تجنيدهما داخل الشبكة، وزاد من قناعات كل منهما بما يناضل من أجله في صراعات القوة داخل السويس.

وكانت **الحالة الرابعة** لنائب سابق بالبرلمان؛ وهو ابن نائب سابق أيضًا، وكان النائب الابن يحمل مبررات مشابهة للعمل السياسي، بدءً من المكانة الاجتماعية الرفيعة التي أسسها والده؛ فمن ناحية الأصل الاجتماعي هو ابن محافظة سوهاج؛ رغم أنهم وُلدوا جميعًا بالسويس، لكن الارتباط بالشبكات الاجتماعية التقليدية لم يتوقف، فالدعم الذي تلقاه من العائلة الممتدة لا يضعف، ولكن الخيارات التي انتهجها النائب وابنه كانت مختلفة بعض الشيء، فقد كشفت الدراسة على – سبيل المثال – أن التمثيل النيابي في البرلمان، والذي يُعَد أعلى مؤشرات القوة السياسية في نظر حالات الدراسة من شأنه أن يحرر النشطاء من هيمنة الشبكات التقليدية على ممارساتهم، وقد يسعى النائب – حينئذ– إلى تحقيق الاستقلال النسبي، مع الحفاظ على موقعه من الفضاء الحر، والذي لا يمكن – في كثير من الأحيان – الإمساك به أو تصفيته، فصاحب **الحالة الرابعة** ووالده ينطبق عليهما مصطلح نواب الخدمات، وهو ما أكده بنفسه بقوله: " العمل السياسي اللي اتعلمت من أبويا إني أخدم الناس البسيطة"، وهو ما كان واضحًا في طبيعة التحالفات التي أسسها، وهي تقوم بالأساس على تبادل المنافع؛ الخدمات مقابل التمثيل السياسي. وكانت باقي حالات الدراسة من **الخامس حتى الثامن عشر** أعضاءً فاعلين في جمعيات أهلية، تمكنوا من الحفاظ على مواقعهم في شبكاتهم الاجتماعية التقليدية (العائلة الممتدة سواء داخل

السويس، أو الجذور خارج السويس)، علاوة على العُقد التي حرصوا على الإبقاء على حيويتها في الفضاء الحر؛ حيث المساحة الخارجة عن السيطرة، والتي تجمع ذوي الروابط القوية معًا، وصولًا إلى التنظيم، أو الجمعية.

- ومن ثم يمكن القول: إن **مبررات انخراط نشطاء الشبكات الاجتماعية** كما اتضحت لدى حالات الدراسة قامت على أساس:
- أ- **قناعات أيديولوجية وانحيازات اجتماعية:** الحالتان **الأولى والثانية**، واللذان ارتبطا بشبكات حزبية، حيث اختفت الشبكات التقليدية، وبرزت شبكات مؤسسية وفضاء حر يدعمون العمل التنظيمي المؤسسي، وهو ما أكده كل منهما، فالسلوكيات الاجتماعية لأعضاء الحزب كانت تتسم بالتقارب، حيث التنظيم يقوم على اللامركزية، ويسمح بالمشاركة الواسعة في الحوار واتخاذ القرار، ويظهر الفضاء الحر عبر النقاشات والحوارات المشتركة داعمًا للتنظيم.

ب – التزامات اجتماعية متوارثة: وهو ما تجسد في صاحب **الحالة الرابعة**، والذى حرص على الحفاظ على السمعة والمكانة الاجتماعية التي حققها والده، عبر سنوات طويلة، علاوة على التمتع بالوقوف على مساحات واحدة من جميع الشبكات الاجتماعية، فالاستقلالية منحت النائب ووالده مصداقية سياسية لدى أجهزة الدولة والناخبين، حيث العلاقة الوثيقة بين تقديم الخدمة والبقاء في موقع القوة السياسية.

ج- **الارتباط بشبكات تقليدية:** تلك الشبكات التي مارست هيمنة على نشطائها، فالفخر بالجذور والحفاظ عليها لا زال مؤثرًا، ومن ثم كان الخضوع لعقل وهوية الجماعة المرجعية حاسمًا، غير أنه تأكد أن تغيرًا واضحًا يجري مع اقتراب الناشط من مواقع القوة الأعلى على مستوى المجتمع، حيث يضطر إلى الاقتراب من الروابط الضعيفة، محاولًا إدماجها، وكانت الغلبة في الانطلاق من الشبكات التقليدية، ونقل خطاب الهوية ومصالح الجماعة التقليدية، التي ارتدت ثوبًا جديدًا يُسمى الجمعية، وهو الأمر الذي أجمعت عليه جميع الحالات: بداية من **الحالة الخامسة** حتى الأخيرة، وهو ما عبر عنه أصحاب تلك الحالات الذين عبروا عن نقد لسياسات تبادل المنافع (الخدمة مقابل التمثيل) والتي قد لا تستمر لفترة طويلة، ومن ثم قد يجد الناشط نفسه في لحظة ما خاسرًا موقعه في بناء القوة الرسمي، وفي ذات الوقت يقف

وحيدًا بدون جماعة تحميه، ومن هنا فمن الضروري عدم الخروج من تحت ذلك الغطاء التقليدي لأنه الأبقى في نظرهم.

٢- بناء القوة في الشبكات الاجتماعية:

لقد كشفت الدراسة الميدانية عن تباين كبير في بناء القوة داخل كل شبكة اجتماعية؛ وقد تبين ارتباط صور القوة وأنماطها بشبكة الهوية الجمعية وكفاءتها، وهو ما سيتضح في المناقشة التالية:

- **شبكات الدعم والتكامل الاجتماعي:**

كان واضحًا أن عملية التحكم في الانضباط الذاتي للأعضاء داخل كل شبكة اجتماعية يتم عبر منهجين أساسيين: إعادة إحياء هوية الجماعة والتذكير بأصالتها وتميزها؛ علاوة على ضرورة التماسك والتضامن في مواجهة الآخرين (قوى المجتمع المحلي)، وهو ما اتضح في المقابلة مع صاحب **الحالة الثالثة** الذي قال: " أُمال عاملين الجمعية ليه ؟ عشان التواصل مع الجذور وعدم قطعها أو إضعافها، عندنا جمعية في راس غارب والغردقة، لو فُرض عندهم حاجة أو مشكلة بنساعدهم، وسبق بعتنا لهم ١٠ آلاف ج "، فصاحب هذه الحالة يتحدث عن التداخل بين الدعم والتكامل الاجتماعي – من ناحية – وقوة الجماعة المرجعية والتواصل مع الأقارب حتى في محافظات بعيدة، ويتم ذلك باستخدام النمط القانوني؛ حيث الجمعية وقدرتها على التواصل مع منظمات المجتمع المدني، فالقوة الاجتماعية للجماعة لا تتوقف عند المجتمع المحلي الذي توجد به، بل لها أذرع قوية تحمل الصفة القانونية.

ولم تتوقف آثار تلك المساعدات على الجانب الإنساني أو الاجتماعي، بل إنها تتخطاه في تكريس فيما يمكن تسميته الانضباط الذاتي للأعضاء، والذي يشير إلى التكامل بين هوية وقرارات الفرد – من جهة –وهوية وقرارات الجماعة واتجاهاتها من جهة أخرى، فالكل يعبر عن ذات المعاني؛ ويعبر ذلك الاتفاق عن النجاح في الدمج النفسي والاجتماعي، حتى يصير الإدراك والتصورات مطابقة لما تمليه الجماعة، ويجد ذلك الفعل نجاحًا في الحد من صراعات القوة، والرجوع دائمًا إلى صفوة الجماعة حيال أية قضية، ويضاف إلى ذلك أن مستوى النجاح في تحقيق الانضباط الذاتي للأعضاء يكشف عن قوة الروابط الاجتماعية داخل كل شبكة، وهو ما كان واضحًا من مقابلة صاحب **الحالة الخامسة**، والذي عمل على الربط بين طبيعة وخصوصية السويس وسيادة النمط القبلي المفتت للهوية المحلية، حيث أشار إلى " أن السويس كمحافظة

جذب كانت محل وهدف هجرة عشرات الآلاف من أبناء الجنوب الفقير خاصة قنا وسوهاج، وإن دا كرس ارتباط المهاجرين بجذورهم" ، ويعرض صاحب **الحالة الرابعة** لمثال عملي على التكامل والدعم الاجتماعي لقطاعات من الجذور، ففي إحدى السنوات (أواخر الثمانينيات من القرن العشرين) وخلال إحدى الحملات الانتخابية حدثت مشادة بين أنصار أحد المرشحين ووالد صاحب الحالة (برلماني سابق) وتصاعد الأمر؛ مما أدى إلى تدخل قطاعات من الجذور، والتي وفَدَ منها العشرات إلى السويس لدعم المرشح، وكاد الأمر أن يتحول إلى عمل عنيف، لكنه مثّلَ قوة وحشدًا رمزيًا دفع العقلاء إلى فك فتيل الأزمة، فالانضباط الذاتي للأعضاء كان فاعلًا في قدوم فاعلين من خارج المجتمع المحلي لدعم المرشح، ولم يكن ذلك الأمر غائبًا حتى عن النشطاء الحزبيين؛ فبالرغم من الانتماء الحزبي فقد كان الدعم وشبكاته فاعلة ومتصلة بين الأعضاء، بل لقد توحد لديهم نمط السلوكيات المتوقعة، وهو ما أكد عليه صاحب **الحالة الثانية** بقوله: " علاقتنا ببعض في حزب التجمع علاقة عضوية، وفي التزام أخلاقي بيننا بفكر وسلوكيات متقاربة، لأن حزب التجمع مدرسة للديمقراطية والتواضع بِيننا، وكل أعضاء التجمع شبكة واحدة، مهما اختلفت الانتماءات "، وفي سياق آخر يؤكد صاحب **الحالة الثانية** على الدعم الذي يقدمه الحزب لقواعده، فهو لا يتوقف على الدعم المادي فحسب؛ بل يتعدى ذلك إلى نوع من التكامل الجمعي، فالمشاعر المسيطرة عليهم تصل إلى التقدير الشخصي، والتواصل بين كافة الأعضاء على مستوى الجمهورية؛ أو كما قال " كل الأعضاء في التجمع زمايلي وأي حد بيطلع عن السلوك المتفق عليه بينا بنعزله مهما كان شخصيته وقوته".

وبمراجعة الحالات الأخرى للدراسة سنلحظ وضوح مكانة العصبية ذات البُعد الجهوي، والجذور المكانية المشتركة، وهو ما أوضحه بجلاء صاحب **الحالة الخامسة** بقوله " السويس طول عمرها بينجح فيها قنا وسوهاج وكانوا ٤ كراسي على فكرة، حتلاقي مثلًا جمعيات العوامر سوهاج، والقلعة قنا خدوا فترة كبيرة مسيطرين " وتكشف تلك الحالة عن الضبط والانضباط الذاتي الذي تفرضه شبكات الدعم على أعضائها، فالعُقد الشبكية كانت تلتئم حول قوى تقليدية، أو كما قال صاحب **الحالة الثامنة** " انت بتبقى ضامن الناس لأن في لحظة بيحسوا إنهم لازم يقفوا معاك "، وهو الأمر الذي يطرح مسألة هوية وإدارة التعبئة داخل شبكات الدعم والتكامل الاجتماعي، والذي كان يقوم على التعصب لذوي القربى والأرحام، حتى أن صاحب **الحالة العاشرة** أكد على دور العصبية بقوله: " مفيش حد يقدر ينجح في السويس إلا لو كان ليه عصبية قبلية "، حتى أنه يفسر سبب نجاح بعض المرشحين المستقلين من غير ذوي الانتماءات

القبلية أو الجهوية بـ" الصراعات السياسية وفشل التوافق اللي بيحصل نتيجة إن السويس محافظة متمردة، ومفيش نائب – حتى لو كان ليه خلفية قبلية – يقدر يقعد أكتر من دورتين "

وبالرغم من أن الغالب على شبكات الدعم هو الطابع القبلي والجهوي المشترك؛ فإن أبنية الجذور المشتركة تواجه تحديات شتىَ، فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتعثر سياسات الرفاه، وتقلص السياسات الاسترضائية التي كانت توجهها الدولة لتقوية ودعم النواب؛ أدى كل ذلك إلى تراجع أداء تلك الشبكات، بل وتفتتها في كثير من الأحيان، وهو الأمر الذي عبر عنه صاحب **الحالة السادسة** بقوله: " الجمعية اللي كانت بتمثل عيلة أو بلد حصل فيها انقسامات؛ وبقت كل مجموعة تنسحب وتعمل جمعية وحدها"، وعزز ذلك التصريح قول صاحب الحالة الحادية عشر الذي قال " الجمعية بتاعتنا بتمثل أربع عائلات، ومع الوقت انقسمت إلى ثلاث جمعيات" ، ويبدو واضحًا أن من أهم مشكلات بعض شبكات الدعم الاجتماعي هو عدم القدرة على تجميع وحشد المصالح المشتركة، فضعف الانضباط والالتزام الذاتي للأعضاء هو نتاج الصراعات داخل شبكات الدعم، وتفكك العديد منها في سياق من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن صاحب **الحالة الرابعة** جَزَمَ بأن العصبية القبلية قد تراجعت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م؛ وذلك بقوله: "القبليات كان ليها تأثير لحد ٢٥ يناير، ثورة يناير للأمانة قتلت العصبية والقبلية "، ولكن لا يعني ذلك هو التفكك الكامل لشبكات الدعم القائمة على الجذور المشتركة، خاصة وأن المشهد السياسي والاجتماعي بعد عام ٢٠١١م لا يُرضي الكثيرين من حالات الدراسة، حيث الإجماع على حالة عدم الاستقرار، والمطالب الاجتماعية والاقتصادية المتصاعدة لسكان السويس، والتي لم تُلبىَ بعد ٢٠١١م، رغم التحولات السياسية والاقتصادية، علاوة على صعود كيانات سياسية جديدة، ممثلة في أحزاب سياسية مستقلة، وبالرغم من أنها لا تستخدم خطاب قبلي أو جهوي إلا أنها عجزت – وفقًا لأصحاب الحالات **الرابعة والسادسة والتاسعة والعاشرة** – في تقديم حلول للمشكلات والتحديات الاجتماعية، وهو ما أوضحه صاحب الحالة **السابعة عشر** بقوله "هما بيقدموا بطاطين ومساعدات عينية وأحيانًا فلوس للفقراء والمحتاجين بس البلد عايزة أكتر من كده"، وقد اضطر العديد من فاعلي الشبكات التقليدية إلى الانضمام إلى تلك الأحزاب الجديدة، على أمل أن يقدموا خدمات لجماهيرهم التقليدية؛ إلا أن هذا لم يتحقق بشكل مُرضٍ أيضًا.

وقد عبر صاحب **الحالة الخامسة** عن انضمامه إلى أحد الأحزاب الجديدة، وأكد صراحة أنه انضم للحزب الجديد رغبة منه في " الدفاع عن الدولة المصرية ومؤسساتها "، فصاحب تلك

الحالة يرتجي الدخول تحت مظلة شبكة دعم قوية، تُمكنّه من تعبئة أنصار جدد؛ خاصة بعد خسارته لانتخابات عام ٢٠٢٠م، حيث عانى من تفكك القوى التقليدية الداعمة له، وعدم القدرة على تحقيق الولاء والالتزام له في صراعات القوة، ورغم كونه هو ووالده مستقلين؛ إلا أن السياسات الاسترضائية في فترة ما قبل ٢٠١١م قد أسهمت في إثبات كفائتهما، وتحقيق الانضباط والولاء لهما من قِبل قطاعات واسعة اعتادت الحصول على الخدمة، فالنائب ووالده كانا نموذجان ناجحان لنواب الخدمات، فقدرتهما على الاتصال بمؤسسات الدولة وأجهزتها مكنتهما من بناء رأسمال سياسي قوي، وكان لهما أنصار كُثر، وكانت تلك القاعدة من المؤيدين لا تربطها بالنائب ووالده علاقات قرابة تقليدية؛ بقدر ما كانت روابط ضعيفة، وكانت عبارة شعب السويس ترد كثيرًا على لسان النائب، ولكن مع تغيير نظام الانتخابات واعتماد نظام القوائم الانتخابية، والذي غَيّر من طبيعة القوى والمشاركة الانتخابية بالسويس، ومن ثم فلن يتمكن النائب عبر الصيغة القديمة من توزيع الخدمات، أو الوساطة بين أنصاره والدولة، الأمر الذي اضطره إلى البحث عن هيكل تنظيمي يُحسّنْ موقعه في بناء وشبكات القوة، حيث ربط قوته السياسية بالقدرة على تقديم الخدمات.

وحتى عام ٢٠١٣م كانت السويس دائرة مستقلة بأربعة مقاعد للانتخاب بالفردي، ولكن « في ٥ يونيو ٢٠١٤م أصدر رئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م، الذي نص على إجراء انتخابات مجلس النواب بواقع ٤٢٠ مقعدًا بالنظام الفردي و١٢٠ بنظام القوائم المغلقة المطلقة، وفي ٢١ ديسمبر ٢٠١٤م أصدر رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي قانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤م في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب، الذي نص على تقسيم جمهورية مصر العربية إلى 237 دائرة للانتخاب بالنظام الفردي و٤ دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القوائم، كما نص القانون على أن تقسيم الدوائر يراعي التمثيل العادل للسكان، والمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين مادة ٣ من القانون)»(كامل،٢٠١٥:٨) وقبيل انتخابات برلمان ٢٠٢١م تم تعديل قانون الانتخابات الصادر في ٢٠١٤م؛ وذلك من خلال صدور القانون« رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠م، والقاضي بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤م، وقانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤م، والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧م بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات، والذى يقضى بأن يشكل مجلس النواب من (٥٦٨) عضوا ينتخبون بالاقتراع العام السرى المباشر، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن ٢٥% من إجمالي عدد المقاعد، ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء فى

مجلس النواب لا يزيد على ٥%، وذلك كله وفق الضوابط المنصوص عليها فى هذا القانون»(الجريدة الرسمية،٢٠٢٠م: ٥)

ونتج عن تلك الحزمة من القوانين تقلص نواب السويس من خمسة أعضاء في ٢٠١٥م- أربعة أعضاء بالنظام الفردي، وواحد بنظام القوائم- إلى أربعة أعضاء، منهم اثنان فقط بالنظام الفردي، بينما الاثنان الآخران يُنتخبا من بين قوائم مغلقة، تشمل سبع محافظات هي: الشرقية – دمياط – بورسعيد – الاسماعيلية – السويس- شمال سيناء – جنوب سيناء، وهو ما لاقى انتقادات كثيرة من حالات الدراسة، فأصحاب الحالات من **التاسعة حتى السادسة عشر** اتفقوا جميعًا على أن نواب القوائم لا يُعيرون القوى الاجتماعية، ومطالبها أي اهتمام يُذكر، وهو ما أكده صاحب **الحالة التاسعة** بقوله: "نواب القوائم عارفين إن مفيش حد من الناس ليه فضل عليهم، فمش بيهتموا بالتواصل والاستماع للناس، لكن نائب الفردي دا ضعيف لإنه عارف إن الناس نجحوه ولازم يروح لهم"، وعمل صاحب **الحالة الخامسة** على تحليل ذلك الأمر بقوله: "إن الناس اتعودت تنتخب وتقف مع شخص تعرفه، لسه مجتمعنا مش متعود على القوائم، هو بينتخب الشخص ومش مهم الحزب اللي بينتمي ليه" وتلقي تلك الاستجابات بظلالها على بنية الشبكات الاجتماعية في السويس، حيث الطابع التقليدي، القائم على المعرفة والثقة الشخصية، وليس برنامج الحزب أو التنظيم السياسي، وهو الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في إضعاف قوة الشبكات التقليدية، وتقلص قدرتها على التأثير، علاوة على زيادة الصراعات بينها، حيث الفرصة على التوافق – كما كان في السابق – باتت محدودة للغاية في ظل النظام الجديد للانتخاب، وتقلص السياسات الاسترضائية؛ والتي كانت فاعلةً في مرحلة ما قبل ٢٠١١م، تلك السياسات التي اعتمدت على تحويل نواب البرلمان إلى وسطاء تقديم الخدمات، حيث الطبيعة الزبائنية للنواب والناخبين، فالخدمات مقابل التمثيل السياسي، بدون التطرق إلى مضمون المشاركة السياسية، وبما يقدم القوى الاجتماعية باعتبارها فاعلًا في مضمار العملية والرقابة السياسية، وليس الاسترضاء مقابل الولاء.

ومن ثم فإنه يمكن القول: إن شبكات الدعم والتكامل الاجتماعي كانت وفقًا لحالات الدراسة:

أ- تجسدت – عند أغلب الحالات- في البناء القبلي أو مكونات العصبية المشتركة، خاصة الارتباط بجذور مشتركة، سواء قرابة، أو جذور مكانية أو جهوية وافدة، رغم أن ذلك لم يوفر لها مكانة مستقرة في علاقات القوة، نظرًا للصراعات سواء داخل

الجماعة، أو بين الجماعة وغيرها، حيث كانت ثمة دورة مستمرة للتغيير، بحيث لا يستقر الشخص أكثر من دورتين في عضوية البرلمان، ثم تضعف مكانته، حيث تحرص شبكات الدعم على تقديم وجوه جديدة تستطيع تأمين مكانة الشبكة التقليدية، ومنتسبيها في بناء القوة.

ب- اعتمدت بعض الشبكات على الاهتمام بمكونات الروابط الضعيفة، حيث التجمعات الشعبية في القطاعات التقليدية بأحياء الأربعين (ذو الطبيعة الشعبية) وحي السويس (الطبقة الوسطى)، ومثّلَ ذلك أصحاب الحالات الحزبية، ونواب الخدمات؛ والذين مثلوا حجمًا ملموسًا من حالات الدراسة، والذين كانوا – بالرغم من انتماءاتهم وشبكاتهم التقليدية – أكثر حرصًا على التفاوض على الهوية، وبما يمنحهم مظهرًا محايدًا ومستقلًا، في ذات الوقت الذي لا يقطع صلته بشبكاته التقليدية، فهم الأكثر أمانًا له، خاصة في ذروة عمليات ولحظات التعبئة، والتي قد يضطر إلى الاستعانة بهم، لإثبات قوته الرمزية كمًا وكيفًا.

ج- أسهمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسويس في زيادة حدة التباين الطبقي، خاصة مع كثافة هجرة العمالة الوافدة، وزيادة الفوارق الاجتماعية، والصراع على فرص العمل، وبما ألقى بضغوط سياسية واجتماعية على الشبكات الاجتماعية، من أجل حماية أعضائها، وتوفير فرص عمل مميزة لهم، وهو أحد أبرز نقاط الصراع السياسي والاجتماعي بين الشبكات الاجتماعية، والتي تفكك العديد منها، وغلب عليها التشرذم، وعدم الاتفاق، وحاول غيرها التحالف مع الكتل الشعبية ذات الروابط الضعيفة، في سبيل تحقيق أي انتصار سياسي، حتى لو كان لفترة محدودة، أو دورة انتخابية واحدة؛ بحيث يتمكن من تعديل موقعه من علاقات القوة، وبالتالي الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

د- والواضح أن العُقد الشبكية ذات الروابط الضعيفة ضَعُفت في التزامها وانضباطها خلف الفاعل الذي لا يلتزم بتبادل المنافع، حيث لا يمكن السيطرة عليها بدون الالتزام الضمني بالعطاء، فقوة الفاعل تتمثل في علاقته بمؤسسات الدولة، ونجاحه في تخصيص الموارد، الأمر الذي يُسهم إلى حد كبير في زيادة نقاط القوة للنائب، وبالتالي بقاء شبكته الداعمة.

ه- وإذا كان التركيز واضحًا على الروابط الضعيفة في حالة الشبكات غير التقليدية (الحزبية، والمستقلة عن المكون القبلي أو العصبية المكانية)، فإن الشبكات التقليدية – وهي الغالبة في مجتمع الدراسة – تجمع بين العمليتين، ويتوقف نجاح ذلك على عدة معايير، من أهمها: كفاءة التواصل مع المجتمع، والقدرة على التفاوض على الهوية؛ بمعنى إقناع الآخرين – من خارج الجماعة – أن مصالح الهوية ليست دافعهم في الفعل السياسي، وأن بإمكانهم تمثيل مصالح ذات انتماءات ومرجعيات مختلفة، علاوة على القدرة المالية للجماعة، وما يرتبط به ذلك من القدرة على تقديم خدمات للمجتمع المحلي.

و- عَبّرَ أصحاب أغلب حالات الدراسة عن أنهم لا يستطيعون التخلي عن شبكاتهم التقليدية، خاصة عندما تصل الصراعات السياسية إلى نقطة " ذروة التعبئة"

ز- أسهمت التحولات السياسية والاجتماعية عقب يناير ٢٠١١م إلى تغير في مكانة الشبكات التقليدية، خاصة مع تعثر وتعطل انتخابات المجالس الشعبية المحلية، وتغير قوانين ودوائر الانتخابات، الأمر الذي أضعف مكانة وقوة الشبكات الاجتماعية التقليدية، خاصة استراتيجياتها في التحالف والتوافق السياسي، وتوظيف السياسات الاسترضائية في تعبئة أصحاب الروابط الضعيفة.

ح- تحتاج شبكات الدعم إلى بناء سياسي وتنظيمي مواتٍ تُقره الدولة لهم، وتعترف بقوتهم كفاعلين سياسيين، حيث فَقَدَ أغلب تلك الشبكات القوة السياسية والتنظيمية بعد عام ٢٠١١، واتجه نشطاء تلك الشبكات إلى تنظيمات حزبية جديدة لا تملك أدوات التعبئة السابقة، علاوة على عجزها عن إشباع الاحتياجات والمطالب الاجتماعية المتنامية.

خ- كانت القوة الرمزية تتحول – في بعض الأحوال – إلى قوة صريحة، خاصة في لحظات ذروة التعبئة، وهو ما كان واضحًا لدى صاحب **الحالة الرابعة**، حيث لحظة الحشد العنيف الذي يلتئم لإجبار الآخر على التراجع، وعبر عنه – أيضًا – صاحب **الحالة الخامسة** عندما طلب من أنصاره الهدوء والانسحاب عقب إعلان خسارته للانتخابات، وبالرغم من تفكيك تلك الحشود إلا أنها تظل – رمزيًا – مفيدة في عمل الشبكات، ومبرزةً لقوتها ومكانتها الاجتماعية.

٣- الموارد الاقتصادية لشبكات الدعم:

" أثناء الحملة بتاعتي جاتني ست بسيطة جدا لابسة جلابية سودا وشبشب وجايبة معها كيلو سكر وباكو شاي، ومسكت إيدي وقالتلي بترجي والنبي متكسفنيش، عشان الناس اللي بتجيلك " وذلك علاوة على دعم الناس للحملة وتمويلهم لها بدون مكاسب شخصية، لقد كانت تلك العبارات لصاحب **الحالة الأولى** معبرةً عن رأس المال الرمزي الذي يتمتع به صاحب الحالة، حيث تبوء مكانة اجتماعية لم تضطره إلى إنفاق أموال تُذكر على حملته الانتخابية، أو كما قال صاحب تلك الحالة: " كنت ألاقي عامل بسيط جايبلي كارت موبيل ويقلي خد كلم بيه الناس، أو واحد منزلي يُفط قماش"، ويعني ذلك أنه لم يظهر تأثير ذو شأن في الحديث عن وزن للاقتصاد والمال السياسي في بناء شبكات الدعم الاجتماعي لدى **الحالة الأولى**، ولكن ذلك لا يعني أن الدعم الاقتصادي ليس له دور في تماسك وفاعلية شبكات الدعم الاجتماعي، وهو ما كان واضحًا لدى صاحب **الحالة الثانية** الذي أكد أنه:" حريص على ألا يتلقى أي دعم غير دعم الحزب لي؛ لأن حصولي على أي دعم حيجعلني رهنًا لأصحاب المصالح"، وهو ما يعني أن جهة ما تُمول، سواء كانت تلك الجهة الكتلة الشعبية، أو التنظيم الحزبي، أو ذوي الأصول والجذور المشتركة، أو أصحاب المصالح ورجال الأعمال، وهو الأمر الذي أقره صاحب **الحالة الأولى** – ذاته – والذي أكد على تواصله مع رجال الأعمال، من أصحاب الاستثمارات الصناعية والتجارية بمنطقة العين السخنة؛ وذلك بهدف تبادل المنافع، والتي تقتضي إسهاماتهم في حل مشكلة البطالة مقابل تمثيل النائب لمصالح رجال الأعمال من حيث المطالبة بتخفيض أسعار مكونات الطاقة اللازمة لإنتاجهم، وبما يدفع عجلة الإنتاج الصناعي، ويُسهم في تحقيق التوافق بين المجتمع المحلي، ومصالح رجال الأعمال، علاوة على تمكن النائب من حل مشكلة العمال مع الإدارة الصناعية، وتحسين ظروف عملهم.

وكان واضحًا أن عملية بناء شبكات الدعم عند الحالتين الحزبيتين لا يتم بشكل مسبق (*)، فتلك الشبكات تُنشأ بشكل قصدي وقد تضعف وتزول، ونواتها الأساسية الصلات والروابط الضعيفة، وهو ما حدث مع صاحب **الحالة الأولى** الذي تمكن من دخول البرلمان مرتين الأولى في ٢٠١٠م قبيل ثورة ٢٥ يناير، بل إنه شارك في التجمعات السلمية للثورة بالسويس، ثم عاد وأُنتخب عضوًا بالبرلمان عام ٢٠١٥م بناءً على دعم الشبكة الاجتماعية الشعبية، وهي شبكة

(*) أي وفقًا لما تقوم به الشبكات التقليدية؛ القائمة على روابط مسبقة، وجذور مشتركة.

غير دائمة، وتتميز – في كثير من الأحيان – بعدم استقرار ولاءاتها؛ وهو ما حدث مع صاحب **الحالة الأولى** عندما لم يُوفق في برلمان ٢٠٢٠م حيث أعاد استخدام ذات الشبكة، وهو ما أكده صاحب **الحالة الثانية**، والذي حاول تفسير عدم استقرار توجهات الكتلة أو الشبكة الشعبية في دعم علاقات القوة للمرشحين بقوله: " السويس طبيعتها قبلية، وبالتالي في تناحر، حتى المسئولين التنفيذيين بيكونوا من خارج السويس، لإنه لو سويسي حيواجه مشاكل معقدة، وبرضه صعب مرشح ينجح أكتر من مرة أو مرتين"، وكان صاحب **الحالة الخامسة** قد تناول بالتفسير حالة التغير السريع لولاءات الشبكة أو الكتلة الشعبية بقوله " لإن السويس محافظة متمردة نتيجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهي مدينة مقاومة العدوان وكانت في وش ومواجهة كل حروب مصر، ودا مش مخلي أي مرشح ينال الرضا فترة كبيرة، ودا يمكن مخلي الناس ترجع للقبلية عشان تلاقي دعم قوي"، وتكشف تلك الاستجابات عن سبب آخر من أسباب ارتباط العيد من شرائح أهل السويس بالشبكات الاجتماعية التقليدية، أو كما قال صاحب **الحالة الخامسة:** "رغم إن أنا مولود أنا وأبويا في السويس، لكن ارتباطي بعيلتي وبلدي قوي، وفي الآخر حتلاقي في ناس بتنتخب اللي تعرفه، الصعيدي بينتخب الصعيدي والفلاح ينتخب الفلاح، ودا غلط على فكرة بس الواقع".

ويلعب توافر الموارد المالية المستقرة دورًا مهمًّا في تأمين عمل شبكات الدعم، وهو ما كان واضحًا في المقابلة مع ممثل إحدى جمعيات قرى سوهاج – **الحالة الثامنة** – والذي أكد على عدم كفاية موارد الجمعية إلا للصرف على احتياجات أعضائها بالسويس؛ نظرا للتحديات الاقتصادية، وانخفاض الإسهامات المالية، وعدم وجود استثمارات جمعية توفر الدعم المادي لأبناء الجمعية، وتمثل ذلك في قوله " في أعضاء لا تدفع الاشتراكات وعاوز العضوية بتاعتها تفضل سارية من غير أي مشاكل على الرغم أنه لا يدفع الاشتراك السنوي القدرة ١٢ جنيه" ، ويشرح صاحب **الحالة التاسعة** – من نفس الجمعية – تعثر القدرة الاقتصادية للجمعية بقوله: " الأعضاء ليس لهم دور إلا الاشتراك السنوي فقط لأغير وانهم يماطلون فيه وهو عبارة عن ١٢جنيًا سنويًا حيث إن كل شخص يدفع جنيهًا شهريًا".

وبالتأكيد فإن محدودية الدعم الاقتصادي للشبكات الاجتماعية تدفع إلى تراجع نقاط القوة التي تنجح في تحقيقها، ولم يظهر من حالات التعثر الاقتصادي أية محاولات لخلق فرص بديلة، أو تحالفات مع قوى اجتماعية لحل تلك المشكلة، وهو الأمر الذي يدل – بجدارة – على مكانة الشبكة الاجتماعية في بناء القوة، علاوة على عدم القدرة على استغلال الروابط الضعيفة، وهو ما

أكده أصحاب **الحالات الثامنة، والتاسعة، والثالثة عشر، والرابعة عشر، والخامسة عشر**؛ والتي أوضح أصحابها أن الجمعية قاصرة على أبناء البلد أو العائلة الواحدة.

وكان لافتًا أن عددًا من النشطاء قد أثنىَ على مكانة القوة الرمزية التي يتمتع بها كل منهم؛ نظرًا لقوة الشبكة الداعمة لهم، من حيث توافر الموارد الاقتصادية، تلك الموارد التي مكّنت الشبكة من تحقيق خدمات للمجتمع المحلي، وتمثل ذلك في صاحب **الحالة الثالثة**، وفي حيازة الجماعة لموارد تمكنت بها من إنشاء مركز طبي متميز، يقدم الخدمات الطبية بأسعار زهيدة، علاوة على حضانة لأطفال السويس بمقابل رمزي، هذا غير ما تقوم به الجمعية من نشاطات تعليم الفتيات والمتسربات من التعليم بعض المهارات والحرف اليدوية، وقد ساعد التميز الاقتصادي للجمعية في منح العديد من اعضائها قوة سياسية وتنفيذية، حيث تقلد العديد منهم مواقع في المجالس الشعبية المحلية، وكذلك المواقع التنفيذية في محافظة وأحياء السويس، وصولًا إلى عضوية البرلمان، وهو الأمر الذي تم مع صاحب تلك الحالة، والذي يشغل حاليًا منصب رئيس الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية.

وكان معيار التقديم الجيد للخدمة الصحية فاعلًا في زيادة القوة الرمزية لأعضاء تلك الجمعية، وكان يتم – ولازال – تقديم تلك الخدمة للمجتمع المحلي، بدون تمييز، في حين عجزت بقية الجمعيات عن توفير تلك الخدمة؛ حتى لأعضائها، فقد عبر صاحب **الحالة العاشرة** عن ذلك العجز الاقتصادي بقوله " كان عندنا مركز طبي واتقفل عشان مفيش فلوس نصرف عليه"، بل وشهدنا حالة من الانغلاق لدى البعض فيما يتعلق بمقر الجمعية، حيث عبر صاحب **الحالة الثامنة** عن ذلك بقوله: "دار المناسبات للأعضاء فقط، الرحلات تكون بسعر أقل للأعضاء، والأعضاء فقط هم من يتخذوا القرارات المهمة في الجمعية"، وتعبر تلك الرؤى ليس فقط عن التحيز إلى الروابط العصبية فحسب، بل عن عدم كفاية توزيع الموارد، وبما يعكس قوة الجمعية، وكانت ثمة شكاوىَ بارزة من أعضاء تلك الجمعيات – ذات الموارد المحدودة – بسبب تجاهل حائزي القوة السياسية لمطالبهم، وكانت مشكلة البطالة على قائمة تلك المشكلات، حيث عبر صاحب الحالة **الحادية عشر** عن ذلك بقوله: " النواب مش بيخدموا حد فينا، ولما يخدم حد عشان تعيين بيوظفه بعقد فرد أمن في قطاع خاص، ودي مش بتعجب حد "، وتشرح تلك العبارة مكانة الجمعية وشبكتها في بناء القوة، فلم تعد قادرة على تأمين مصالحها، ووصل الأمر إلى الحفاظ على تعزيز قوة الروابط التقليدية الداخلية للجماعة، من دون القدرة على التأثير في المجتمع المحلي، أو خلق تحالفات سياسية معها، ويضاف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية

للجماعة، حيث ارتفاع تكاليف تشغيل مقر الجمعية؛ في ظل انخفاض اشتراكات الأعضاء، علاوة على الموقف الحاسم للجمعية من رفض أية مساعدات خارجية، الأمر الذي قد يزيد من الصراعات داخل الجماعة، ويخلق تباينًا في المصالح والتفاهمات الداخلية.

وفي حين عبّرَ ممثلوا تلك الجمعية عن أزمتهم الاقتصادية، والتي قلصت أدوارهم الاجتماعية، كان هناك آخرون قادرون على تحويل الدعم الاقتصادي إلى رأس مال رمزي، تراكم مع مرور الزمن، فقد حرصت إحدى الجمعيات على أن تستثمر في خدمة أبناء المجتمع المحلي، وكان المجال الصحي من المجالات الهامة في هذا الصدد، خاصة مع مراحل إعادة إعمار السويس بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، فتقديم الخدمة إلى المجتمع المحلي كان معيارًا حاسمًا في قوة الشبكة، ومعبرًا عن مواردهم الاقتصادية وكثافتها وحُسن استثمارها.

وقد أكد أغلب أصحاب حالات الدراسة أن المال السياسي المرتبط برجال الأعمال، أو أصحاب المصالح لم يكن له مكانة تُذكر في المجتمع السويسي حتى وقت قريب، حيث طبيعة التركيب الاجتماعي التي تقوم على بُنى تقليدية، ومحيط شعبي متمرد، خلقت نمطًا من صراع القوة لا يقوم على مجرد منح عطايا وسلع ورشاوي، وهذا ما أكده صاحب **الحالة الثانية** بقوله " لغاية قبل ٢٠١١م كان تأثير رجال الأعمال محدود، كان بس الحزب الوطني هو المسيطر من خلال قواعد وقوى تقليدية، لكن بعد كده اتغير كتير من قواعد اللعب وبقى رجال الأعمال بيصرفوا"

وكان لذوي السعة في كل شبكة تقليدية دورًا هامًا في تحفيز القيام باستثمارات ذات أبعاد اجتماعية، وهو ما شاهدناه واضحًا في الجمعية السابق الحديث عنها، والتي تمكنت من تدشين مركز طبي مميز، علاوة على تأجير أكشاك، ومحلات للحياكة، والتطريز المنزلي، بأسعار زهيدة، ودار حضانة أطفال، وذلك في الوقت الذي وجدنا دلائل تشير إلى أن جمعيات أخرى تشهد صراعات في حال تبرع أحد المقتدرين بها لدعم الجمعية واستثماراتها الاجتماعية، وهو ما عبر عنه صاحب **الحالة التاسعة** بقوله: " في تعسف فى التبرع لدرجة أنه إذا جاء أحد الأشخاص عايز يتبرع بمبلغ أكتر من باقي الأعضاء الأعضاء بيرفضوا وبيكونوا عايزين يتبرعوا بنفس المبلغ وبياخدوا الموضوع كموضوع كرامة، ولا يوجد تبرع لخارج الجمعية، لأن الأعضاء بيرفضوا"، وتشرح تلك العبارات حالة الصراع الداخلي للشبكة، وهو الأمر الذي انعكس على حجم مكانتها والفرص التي تتمكن من الحصول عليها، والتي توقفت عند عضوية سابقة لبعض أعضائها في المجالس الشعبية المحلية، من دون أن يتسع نطاق ذلك إلى ما هو أكثر، خاصة

مع عدم وجود مقتدرون شديدو الثراء، ممن تؤهلهم مواردهم من السيطرة تمامًا على قرارات الجماعة وشبكتها، فقد لعب التقارب الاجتماعي– الاقتصادي، والقرابي على تعميق الشعور بالمساواة، خاصة أن الجمعية تضم أحد عشرة أسرة، تتكون منها الجمعية، ومن ثم يصعب حسم الصراع عبر تميز إحدى الأسر دون غيرها.

وبناء على ما سبق يمكن القول عن دور الموارد الاقتصادية في شبكات الدعم:

أ- كان واضحًا أن التركيب الاجتماعي للمجتمع السويسي قد لعب دورًا واضحًا في الحَدّ من تأثير المال السياسي، فلم يكن هو الفاعل الرئيس في صراعات القوة خاصة في الفترة ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م.

ب – يعمل نجاح الشبكة في السيطرة على مورد اقتصادي قوي على تحقيق التكامل الاجتماعي داخل الشبكة وجماعتها، وبما يزيد من فاعليتها وقدرتها على تحويل الاستثمارات الاجتماعية إلى موارد ومراكز للقوة.

ج – ارتبطت العملية السياسية – في مرحلة ما بعد ٢٠١١م– بصراعات سياسية واجتماعية كثيفة، أدت إلى عدم اليقين والشك في الصور والشبكات التقليدية للمشاركة.

د- ارتبطت القوة الرمزية للجماعة وشبكتها بقدرتها على تحقيق استثمارات ذات أبعاد اجتماعية.

هـ – كان لذوي الثراء – داخل كل شبكة – دورًا مهمًا في حسم الصراعات داخل الشبكة، وكذلك الصعود بمكانة الجماعة وشبكتها في صراعات القوة.

و – لعب التضامن العائلي المغلق دورًا بارزًا في إذكاء الصراعات الداخلية، وعدم القدرة على الاستثمار الاجتماعي، أو توفير موارد مالية في صراعات العملية السياسية، وبما يفيد مجموع الشبكة ومكوناتها.

ز – عمل بعض رجال الأعمال – في الآونة الأخيرة – على دعم بعض مرشحي الشبكات الاجتماعية، خاصة الحزبية، وبعض رموز العائلات في سبيل دعم مصالحهم وتبادل المنافع؛ ويبرز ذلك أن الموارد الاقتصادية لشبكات الدعم تمر بتغيير واضح، حيث تدخل قطاعات من رجال الأعمال – لتمثيل مصالحها – في تحالفات مع بعض الأحزاب الجديدة.

٤- الاعتراف والتأطير:

" العائد كبير إنه يصبح للعضو في الجمعية كيان وله وضعه بعد ما كان الإنسان بمفرده، لأن أهل الجمعية كلهم بجانبه ويسألون عنه ويساعدونه "، بتلك العبارة استقبلنا أحد ممثلي إحدى

جمعيات أبناء محافظة سوهاج، فالاعتراف بالكيان الجمعي يتحقق للأفراد داخل شبكتهم التقليدية، وبين بعضهم البعض في المقام الأول، حيث إعادة تأكيد الهوية الجمعية في مجتمع الهجرة، فالحصول على الاعتراف المتبادل بين الأعضاء من المهام الرئيسة للشبكات الاجتماعية، وهو ما عبّرَ عنه صاحب **الحالة الثالثة** بقوله " ومن ثم تظهر – فيما بعد – عملية هوية الأدوار، حيث إن لكل عضوٍ في الجمعية دورًا محددًا، ولا يحتاج المرء من يخبره به، فحالة التكامل التي تنتج – أثناء، وعقب تحقيق الاعتراف المتبادل بين الأعضاء، أو مكونات الشبكة – تقود إلى الالتزام المعياري، وتتجلىَ أعلى صور ذلك الالتزام في حضور المناسبات الجمعية، مثل مناسبات الزفاف، أو العزاء، أو التفوق الدراسي للأبناء أو تبادل الزيارات بين الأقارب والمرضى والتي تتعزز عبر الجمعية وتصير التزامات أخلاقية، علاوة على تقديم الخدمات للأعضاء كلٌ في تخصصه، وهو ما عبر عنه صاحب **الحالة الثامنة** بقوله " في اهتمام كبير بحضور الفرح أو العزا، لأن دا واجب، وإن مكنش إحنا حنحضر مين حيحضر، دا غير إن الأعضاء بيجيبوا أولادهم الصغيرين معاهم يوم في الأسبوع للجمعية عشان يحب المكان"، وقدم صاحب **الحالة العاشرة** نموذجًا لتفاني أعضاء الجمعية تجاه جمعيتهم، حيث قال " أي صيانة في الجمعية في المباني أو المرافق الأعضاء بيجوا بنفسهم وأحيانًا عيالهم كمان يصلحوها"، الأمر الذي يزيد من تفاني الأعضاء وإخلاصهم لجمعيتهم نتيجة حالة الاعتراف الجمعي – السائدة بينهم – بأهمية الجمعية وقيمتها لديهم، وهو ما شدّد على تأكيده صاحب الحالة **الثانية عشر** بقوله: "الجمعية قاصرة على أهل البلد فقط، وإذا جاء أحد ليس من أهل البلد يعد منتسبًا، وليس عضو ولا يدخل فى الانتخابات لأنه من خارج الجمعية"، وتصف تلك العبارة قَصْر حق الاعتراف والمكانة الاجتماعية على ذوي الجذور والوشائج المشتركة حصرًا دون غيرهم، وكان واضحًا أن تحقيق الاعتراف المتبادل بين أعضاء الجماعة قد اقتضى سلوكًا اجتماعيًا موحدًا؛ يهدف في النهاية إلى تحقيق الانضباط والالتزام المعياري، وهو ما تجلىَ أيضًا في الإذعان للقضاء العرفي الخاص بالجماعة، وذلك في حال نشوب النزاعات أو الخلافات بين الأعضاء، وهو الأمر الذي أكده صاحب الحالة **الثالثة عشر** بقوله: " الجمعية فيها مكان مخصص لإقامة الجلسات العرفية، والاجتماعات"، ويشير ذلك الاهتمام بأهمية إرساء الضبط المعياري للأعضاء، فالاعتراف لن يستقر ويستديم بناءً على مجرد القبول المشترك، بل لابد من تطويع السلوك الجمعي، حتى تتمكن الشبكة الاجتماعية من تقديم ذاتها إلى المجتمع.

وقد استفاد العديد من نشطاء الشبكات الاجتماعية في بناء رصيدهم من القوة والمكانة الرمزية عبر ممارسة أدوار الضبط المعياري داخل وبين الشبكات الاجتماعية؛ وهو الأمر الذي عبر عنه صاحب **الحالة الرابعة** – ابن النائب – بقوله: " والدي كان المسئول عن المجالس العرفية في السويس"، ويكشف الارتباط بالمجالس العرفية جانبًا كبيرًا من مكانة الشبكات الاجتماعية ومنتسبيها، حيث يقرر العديد من أصحاب حالات الدراسة على الأهمية والمكانة التي كانت تحوزها تلك المجالس، فقد عبر صاحب **الحالة الثالثة** عن تلك المكانة بقوله: " حِضرت في الثمانينيات إن الشرطة بتستعين بلجان غير رسمية لفض المنازعات (لجان المصالحات)، وبيكون وجهاء البلد وممثلي الجمعيات أعضاء فيها، وكان كتير المأمور لما تبقى فيه مشكلة بين طرفين يرجع لكبيرهم، بعد ما يعرف هما أصلًا منين، وتبع أي جمعية، بس النهارده الموضوع دا بقى اجتماعي بحت، بعيد عن الحكومة إلى حد ما، المهم نحاول ميبقاش في محضر عشان الاحتقان ميزدش"، وتعكس تلك العبارات عملية الاعتراف بأدوار الشبكات الاجتماعية، خاصة التقليدية منها، وفي الوقت نفسه نشاهد حالة الانضباط المعياري داخل وبين الشبكات الاجتماعية، وبما يعكس حالة التكامل الاجتماعي الذي تنجح الشبكات في تحقيقه، والذي يمتد إلى مجتمع الجذور، وهو ما عبر عنه صاحب الحالة **الرابعة عشر** بقوله: " ويتم الوصول لمجتمع الجذور عن طريق مجموعة من الأعضاء لحل المشكلة في حالة وقوع خلاف هناك، والعكس أيضًا إذا حدث مشكلة في الجمعية في السويس يأتي بعض الوجهاء من الأقارب اللي كلمتهم مسموعة لعمل الصلح"، وذات الشيء أكده صاحب الحالة **الثامنة عشر** فيما يتعلق بدور الجمعية وقضائها العرفي في مجتمع الجذور بقوله: " طبعا اتدخلنا قبل كدا أكتر من مرة، وحلينا مشاكل هناك وكمان هما ممكن يسمعوا كلمتنا عن الناس اللي بتحاول تحل من هناك، وبِيقدّروا إننا ولاد عمهم ورايحين من بلد لبلد عشان نحل مشكلتهم"، وتعكس تلك العبارات حالتي التكامل والاعتراف التي تربط بين مجتمعي السويس والجذور، الأمر الذي يزيد من قوة ومكانة الجماعة وشبكاتها، وحالة التضامن الجمعي، والقدرة على الضبط المعياري، وهذا بدوره يفتح احتمالات واسعة لنجاح عملية التأطير، فالتأطير« يسمح للمشاركين أن يدركوا ويُعَرّفوا identify ومن ثم يعيدوا تحديد وتسمية الأحداث التي تجري داخل حياتهم، والعالم المحيط ، فالتأطير يجعل الأحداث والمواقف ذات معنىً ودلالةً مؤثرة »(Benford&snow,2000:613) ، حيث عملية خلع المعاني والتفسيرات على المواقف والأفعال والممارسات.

ولقد كان واضحًا أن عمليات الاعتراف والتكامل قد دفعت إلى حد كبير إلى تحقيق اتفاق جمعي حول المعاني الخاصة بكل شبكة اجتماعية، وهو الأمر الذي يتجلىَ في صراعات القوة، وهو ما عبر عنه صاحب **الحالة الثالثة** بقوله: "الانتخابات كانت في السويس دبح [1]، دا من قنا ودا من سوهاج، وكل واحد متعصب لجماعته وبلده"، وهو ما يؤكده صاحب الحالة الرابعة بقوله" الـ٢٧ محافظة هنا، لما تبقى عندنا مشكلة بنقعد نحسبها ١٠٠ حسبة، لكن الغلبة لسوهاج وقنا دوول النِد للند مع بعض"

وتشير تلك العبارات إلى أن التضامن الجمعي قد تحول بالفعل إلى معاني ترتكز على العصبية الجهوية، والجذور المشتركة باعتبارها أساسًا لعلاقات القوة، وسُبل الحصول عليها، وعلاوة على ذلك فإن التأطير المستمر يعكس قوة الهوية الجمعية، وأثرها على العملية السياسية، وهو ما أكده صاحب **الحالة الرابعة** بقوله: " دايمًا يقلك دا ابن عمي، قريبي، أو حتى صعيدي زينا، الانتخابات في السويس ما بتخرجش عن الكتلتين دوول قنا – سوهاج"، مع ملاحظة أن ذلك التأطير لا يستمر بلا نهاية، فقد يضعف بشدة، ويفقد فاعليته، خاصة مع تقلص الفرص والخدمات التي يتمكن الشخص من تحقيقها لمؤيديه، وأنصاره.

- **ومن خلال ما سبق يمكن تحليل الأدوار التي يقوم بها كل من الاعتراف والتأطير كما يلي:**

أ- يرتبط الاعتراف بالهوية الجمعية ذات الروابط المشتركة، فتحقيق الاعتراف المتبادل يُرسي المساواة بين أعضاء الشبكة، ويساعدهم في تحقيق التضامن الجمعي.

ب- يترتب على الاعتراف تعميم وضبط السلوكيات الاجتماعية، وبما يعزز من شبكات الهوية ووحدتها.

ج – نجحت الشبكات الاجتماعية التقليدية في جمع الفاعلين من ذوي الجذور والروابط المشتركة في تنظيمات مؤسسية (جمعيات)، وتمكنت من ضبط التزاماتهم واهتماماتهم الاجتماعية.

(١) لا يعني بكلمة دبح ممارسة العنف، أو سفك الدماء، بل يعني التوتر الشديد لدى جميع الأطراف، ويستخدم كلمة دبح على سبيل الاستعارة، والمجاز.

د– نجحت بعض الشبكات التقليدية في نقل الاعتراف بها، وبأدوارها إلى المجتمع المحلي ومؤسساته الرسمية، وصارت فاعلًا رئيسًا في العملية السياسية، خاصة في مرحلة ما قبل يناير ٢٠١١م، وتجسد ذلك في المجلس الشعبية المحلية، والانتخابات البرلمانية.

هـ– كان نجاح الفاعلين السياسيين – من ذوي الأصول والجذور المشتركة – في تقديم الفرص والخدمات إلى أبناء شبكاتهم، والمجتمع المحلي شرطًا مهمًا في نجاح عملية التأطير السياسي لقوتهم داخل شبكاتهم والمجتمع المحلي.

و– أسهمت التحولات الاقتصادية والسياسية في تُفتت مرتكزات الهوية الجمعية داخل الشبكات التقليدية، الأمر الذي ازداد بشكل ملحوظ في مرحلة ما بعد يناير ٢٠١١م، حيث انقسمت الجمعيات بين الأُسر والعائلات المكونة لها إلى عدة جمعيات أصغر، الأمر الذي أوجد فرصًا للصراع، وأضعف من عمليات الاعتراف داخل وبين الشبكات الاجتماعية، بل واتجاه العديد من تلك الشبكات التقليدية إلى التبلور حول الذات، وعدم القدرة على التأثير في صراعات القوة.

٥- التعبئة وصراعات القوة:

تمثل التعبئة ذروة الغايات التي يسعى إليها الفاعلون، فالتضامن الجمعي والاعتراف بهوية الفاعلين في المجتمع، والانتظام في شبكات جمعية ذات هوية مشتركة تسعى بالأساس إلى التأثير في مسألة القوة، سواء داخل الشبكة الاجتماعية، أو داخل المجتمع، ويدرك نشطاء الشبكات الجمعية أن الحصول على القوة وتأمين السيطرة على مواقعها يحتاج إلى تعبئة حثيثة، فبدون تلك التعبئة سيتمكن آخرون من السيطرة على تلك المواقع، وبالتالي السيطرة على الموارد والفرص، وعملية توزيع الخدمات، وقد كان واضحًا من متابعة حالات الدراسة أن الشبكات الأكثر تضامنًا في بنيتها وهياكلها كانت أفضل في ما تتمتع به من موارد وقدرات تنظيمية ومالية، وامتلكت الكثير من صور رأس المال الرمزي؛ في سبيل إعادة تدويره على هيئة علاقات قوة، وكان واضحًا أن تقدير حالة التهديد لمكانة الجماعة وشبكاتها مَثَّلَ دافعًا لبذل جهود كثيفة في التعبئة، « فقدرة النشطاء على التعبئة لا ترتبط دائمًا بالفرص المتاحة؛ ولكن ثَمة أهميةً واضحةً لدور التهديدات Threats والمخاطر التي تواجه النشطاء »(vairel,2013:39)

- التعبئة والفضاء الحُرْ:

تلعب الجمعيات دورًا مهمًّا في عمليات التعبئة، وبالتحديد عبر فضائها الحر، وهو الذي يمثل ذروة القدرات السياسية والتنظيمية للجمعية، وداخل الفضاء الحر يشرح النشطاء لممثليهم التحديات التي يواجهونها في سبيل تأمين مصالحهم، أو كما قال صاحب **الحالة التاسعة:** " القعدات والجلسات لا تنقطع، من بعد العِشا لوقت متأخر بالليل بلف على الناس اللي تربطني بيهم صلات ولي عليهم جمايل وبنتناقش"، ونشطاء الفضاء الحر هم مركز القوة – غير الرسمي – في الجمعية، وهو ما رصدته الدراسة من حيث إن المجلس الرسمي لإدارة الجمعية يتألف في كثير من الأحيان من وجهاء الجمعية من كبار السن الذين لا يختلف عليهم أحد، وفي غالب الأحيان يتم اختيارهم بالتزكية لفترات زمنية طويلة، وهم الذين يصرحون دائمًا عن أن العمل السياسي ممنوع وفقًا للقانون بالجمعية، ولا يرحبون بأي نشاط سياسي علني، إلا أنه في نفس الوقت ثمة مجموعة من النشطاء الذين يشتبكون مع صراعات القوة، ويستخدمون الجمعية في سبيل تحقيق مكانة في بناء القوة، وهو الأمر الذي عبر عنه صاحب **الحالة السادسة** بقوله: " لغاية آخر أيام مبارك كانت الجمعيات مهمة في الانتخابات وبالذات الجمعيات كبيرة العدد واللي ليها وزن وناس ظاهرة، لدرجة إنه قبل الانتخابات بالرقم القومي كانت الجمعيات بتشيل بطايق الانتخابات الورقية عندها عشان تقدر تساوم بيهم المرشحين"، وبالرغم من عدم وضوح دور الفضاء الحر في العبارات السابقة إلا أنه كان حاسمًا، فإذا كانت ممارسة السياسة فعلًا ممنوعًا إلا أن نشطاء الفضاء الحر يجيدون عملهم وإدراكهم لصراعات القوة، فهم يتمتعون بحضور شخصي مميز، وقدرة عالية على التواصل مع الآخرين، وتقديم الخدمات لهم، فهم أناس مخضرمون في التواصل مع قوى اجتماعية متنوعة، والعمل في أطر تنظيمية متباينة،

ويشرح صاحب **الحالة الثالثة** الأداء السياسي للجمعية بقوله: «ممنوع الجمعية تعمل أي حاجه تخص السياسية أو الانتخابات، وكانت الجمعية في فتره الثمانينيات لما حد ينزل انتخابات يروح للجمعية، والجمعية تعطيه أصوات أعضاء الجمعية كلها، لكن في الوقت الحالي لا يوجد ذلك، وممكن كل عضو ينتخب براحته، أو ممكن بيحصل إن مجموعة صغيرة تتفق في رأي، ويروحوا مع بعض بس الجمعية مش بتلزم حد علي حاجة»، وتشرح تلك العبارات كيف أن الفضاء الحر قد يقوم بسياسات وممارسات لا تتفق مع النشاط المعلن للجمعية، وهو ما ثبت من

متابعة حالات الدراسة، حيث اتسمت حركتهم بالمرونة، بل وقدم العديد منهم تنازلات فيما يخص مسألة الهوية، وهو ما كان واضحًا لدى صاحب **الحالة السابعة** الذي قال " أنا بخاطب ولاد البلد رغم إني صعيدي"، وهو ما يمكن فهمه عبر مفهوم التفاوض على الهوية، حيث يتمكن الناشط من إظهار قدرته على تمثيل مصالح متنوعة لا ترتبط بالهوية بشكل مباشر.

ويُحسم الفراغ أو الصراع داخل الفضاء الحر بوجود نشطاء من ذوي الحضور، والسمات الشخصية البارزة مثل إجادة مهارات الاتصال، وتكوين علاقات اجتماعية واسعة، واستقطاب أنصار وحلفاء، وهم ينجحون في حشد العُقد الشبكية حولهم، وذلك خارج سيطرة الإطار الرسمي للجمعية، على هيئة شبكات نقاش وحوار صريح، ومختلف عما يدور في الجمعية، وينجح هؤلاء النشطاء في تحقيق سيطرتهم عندما يحققون مهمتين أساسيتين:

– تعبئة الهويات المتعارضة، بمعنى شحذ همم أنصار لهم داخل الشبكة من أجل الانخراط في صراعات القوة مع آخرين سواء داخل أو خارج الجمعية في سبيل احتلال مواقع لهم في بناء القوة، انطلاقًا من تميز هويتهم، وأصالة جذورهم، بشكل قد لا يتفق مع الإطار الرسمي والعلني للجمعية

– تعبئة الروابط الضعيفة واستغلال الثقوب الهيكلية، حيث يتم تقديم خطاب مختلف يتفق مع الهويات المختلفة، على أساس أنه الأجدر والأقدر على تقديم " الخدمة" والتواصل مع مؤسسات الدولة، والتوسط بينها وبين المواطنين.

وبدون تلك الشخصيات الفاعلة قد يخمد الفضاء الحر، أو ينصرف عن صراعات القوة خارج الجمعية أو شبكة الهوية، وهو الأمر الذي شرحه صاحب **الحالة التاسعة** بقوله " لو مفيش حد مرشح من الجمعية أو قرايبنا محدش بيهتم بالانتخابات"، فنشطاء الفضاء الحُر هُم جوهر النشاط السياسي، والانخراط في صراعات القوة، وهو ما أكده صاحب **الحالة الخامسة** بقوله: " وجودي المستمر بين الناس في الليل قبل النهار عمل لي أرضية جامدة، في ١٩٩٧م تم انتخابي مرشحًا مستقلًا عضو مجلس محلي حي الجناين، وفي عام ٢٠٠٢م نزلت محليات ونجحت عضو مجلس محلي محافظة، واكتسحت اكتساح جامد ولقيت عندي شعبية كبيرة، ودخلت انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥م مستقل ونجحت الخدمات اللي كنت أقدمها ليها دور، والقبلية والعصبية ليها دور لا أنكره، وقدرت أجمع الناس حواليا وكنت أصغر نائب في الوقت ده".

ومن متابعة دراسة الحالتين الحزبيتين تبين – أيضًا – وجود الفضاء الحر، فبجانب التنظيم الرسمي للحزب بهيكله البيروقراطي كان ثمة فضاءً حرًا ينقل القيم الحاكمة، ويزيدها قوة وتماسكًا، وهو ما أوضحه صاحب **الحالة الثانية** بقوله: "أنا مع الأعضاء أو الناس الموجودة عندي في السويس من الحزب مفكرتش أقله بلدك ايه، حتى المسيحيين عندنا مبفرقش بين مسلم ومسيحي، أنا برن على رئيس الحزب على مستوى الجمهورية بيرد عليا لما برن على أي قيادي بيرد عليا، ولا عايزين نتمنظر خدمة للناس ولا حد يبقى فوق"، فليس التنظيم بحد ذاته قادرًا على الضبط القيمي وتحقيق الانضباط الذاتي بدون قواعده، الذين تبنوا مبادئ الحزب وعملوا على تنميتها في فضائهم الحر.

وكان الفضاء الحر حاضرًا في شبكات الدعم والتكامل الاجتماعي؛ فالترابط بين العُقد الشبكية أو الفاعلين يزداد قوة مع توافر الثقة المتبادلة، والتقارب الاجتماعي والثقافي، وهو الأمر الذي كان واضحًا لدى أغلب حالات الدراسة؛ **فالحالة الأولى** – ذات الانتماء الحزبي – أكد صاحبها أن علاقته بالجماهير كانت تقوم على التواضع الجمّ، فهو "نائب الغلابة " كما قال، فجمهوره من البسطاء، فهو يعرف كيف يتواصل معهم؛ فهو يعيش بينهم في حي شعبي، ودائم التنقل بينهم ومعهم في كل مكان، يستمع لمطالبهم ويلبيها، فالفضاء الحر هنا هو تركيب اجتماعي محدد، فوجود الناشط وفاعليته داخل المجتمع المحلي قدم أكبر شبكة دعم له، وبما يفوق الدعم الحزبي، فالحزب كما يقول " اختارني لأني كنت مميز وبوصل للناس والغلابة بسهولة وبعرف أكلمهم وأتكلم عنهم، دا غير إن كتير من الناس بيصوتوا للشخص مش للحزب " فالعُقد الشبكية – في تلك الحالة – تتحدد في خصائص اجتماعية معينة، فالمعرفة الشخصية ومواقف صاحب الحالة منحته قبولًا، ومن ثم شبكات للدعم الاجتماعي، وكان التكامل الاجتماعي في محور عملية الدعم، حيث حرص صاحب الحالة أن تكون صورته أمام الجماهير نقية، بحيث تتفق صفاته معهم، فهو لا ينطلق من شبكات تقليدية، أو مشتركات قرابية وعائلية، وهو ما ميزه على غيره من نشطاء الشبكات التقليدية، والتي قيدت منح الفرص والخدمات على أسس معينة، حيث الفرز وفقًا لدرجة القرابة، والتي شكلت بذاتها قوة تضاف إلى قوة المُرشَح أو الفاعل السياسي، فصاحب **الحالة الأولى** تخلص من تلك العلاقة واتجه لبناء شبكات دعم ذات قواعد شعبية، تقوم على مبدأ الانحياز للضعفاء " وقليلي الحيلة" كما قال؛ وقد تمحور الانضباط الذاتي في صميم عمل شبكات الدعم، فالانضباط – هنا – يعتمد على مواقف المُرشَح، فسلوكياته تنتقل

إلى الفاعلين الذين كونوا شبكة الدعم، فهم بالأساس خارج تغطية الشبكات التقليدية، وهم يمثلون الحس الشعبي المنزه عن الغرض الشخصي – كما قال صاحب الحالة – حيث أوضح " أنا مش عضو في أي جمعية قبلية، ولا بسأل عن جمعيات أسيوط ولا سوهاج، ولا بتربح ولا لي غرض شخصي، ودا اللي عاملي سمعة ومخليني أحاسب حتى في علاقاتي مع الناس، ما ينفعش أتعامل مع حد سمعته وحشة، وأعمل مواقف تخذل الناس ".

وكانت تلك السلوكيات مفتاحًا مهمًّا في تحويل الفضاء الحر كي يعمل باعتباره شبكة دعم اجتماعي تتجاوز الحواجز القبلية أو الجهوية؛ حيث تعمل العُقد الاجتماعية المترابطة مع مركز الشبكة على الترويج ونقل تلك الممارسات، وتزداد قيمة تلك العملية خاصة وأنها تحرص على الانخراط بين الروابط الضعيفة، وهو ما أكده صاحب **الحالة الأولى** بقوله: " علاقتي وثيقة مع الناس، خاصة البسطاء والغلابة، وفي كل مكان وموقف بيقابلوني بِودْ وفي لغة مشتركة بينا".

وكان الفضاء الحر عند الشبكات التقليدية يتكون في منطقتين أساسيتين – **الأولى:** داخل الجماعة حيث تتكون عُقد من أنشط الفاعلين على هيئة حلقات من الفاعلين، والذين يتخذون مسارًا للدعم فيما بينهم، **والثانية:** تتكون من نشطاء قادرين على الحركة بمرونة خارج الشبكة أو الجماعة المرجعية، واستغلال الثقوب الهيكلية، والروابط الضعيفة، وبما يزيد من قدراتهم الشبكية، والقدرة على صناعة تحالفات، وأنصار داخل وخارج الشبكة الاجتماعية، وهو ما تجلىَ في حديث صاحب **الحالة الخامسة** الذي قال: " أنا ابن الجناين، ودا الظهير الشعبي بتاعي، لكن بالرغم من كده أنا خدت أصوات في حي السويس أكتر، رغم إن مفيش صلات قوية بيني وبينهم"، وهو ما يشير إلى نجاح صاحب الحالة في الجمع بين عدة شبكات دعم، الأولى التقليدية حيث الارتباط بجمعية أهلية تجمع الجذور المشتركة، علاوة على الحي الشعبي والذي يجمع بين القبلية ونمط أهل الريف، فحي الجناين يمثل القطاع الريفي في السويس، وهو محل وسكن الكثير من أهل الصعيد المهاجرين إلى السويس، يضاف إلى ذلك نجاحه في الانتقال إلى مجال الروابط الضعيفة، مستغلًا الثغرات والثقوب الاجتماعية التي تحتاج إلى حلول، وقد كان واضحًا من متابعة حالات الدراسة أن النجاح في تطويع العلاقات والروابط الضعيفة من شأنه أن يخلق فرصة لاحتلال مكان في بناء القوة، وبما يعبر عن قوة الفضاء الحر، خاصة الأفراد ذوي القدرات التنظيمية المرتفعة، والسمات الشخصية اللامعة، حيث تتمازج خِصال الكاريزما مع الأصل الاجتماعي، والخبرات والمواقف السابقة للناشط، والتي تقوم بشكل أساس على نشاطه

الاجتماعي، والشعبي، وقدرته على تأدية الخدمات للجماهير بلا تمييز، فمعيار القدرة على تأدية الخدمة من المعايير الحاسمة في منح المكانة والقوة للمرء وشبكته الاجتماعية التي ينطلق منها.

وكان معيار "الخدمة" واضحًا في أهميته لدى أغلب حالات الدراسة، فصاحب **الحالة الرابعة** يفخر بكونه نائب خدمات، ورث تلك السمة عن والده – النائب السابق– ويذكر عدة أمثلة عن توزيع الخدمات بلا تمييز، حيث كان والده (النائب الراحل) مسئولًا عن خدمة أهالي السويس المهجرين من المدينة – إبان عدوان ١٩٦٧م– وكان مرابطًا في مقر خدمة المهجرين بمدينة نصر بالقاهرة، وهو الأمر الذي منحه مصداقيةً وقبولًا لدى أهالي السويس، وكذلك ارتباطًا برموز المجتمع من العائلات والجمعيات في السويس، وهو ما عبر عنه صاحب تلك الحالة بقوله: " قيادات الجمعيات كانوا تلامذة الحاج، وهو اللي علمهم إزاي يقدموا الخدمة".

وتشرح معالم تلك الحالة أن " السلوك الشخصي في التعامل مع الناس " كما قال صاحب تلك الحالة من شأنه أن يكون مركزًا للعُقد الشبكية، حتى في ظل الروابط الضعيفة، وهو الأمر الذي اتفق فيه أصحاب الحالات من **الأولى** حتى **الثامنة**، فتلك الروابط الضعيفة تتحرك عبر فضاء حر، ذلك الفضاء الذي يقوم على التحرر من هيمنة القواعد التقليدية، بل وفي بعض الأحيان التفاوض على الهوية، حيث الظهور بمظهر المستقل النزيه، الذي لا يخضع لتأثير أية روابط تقليدية، فالارتباط مع الناس العاديين Normal People من مواطني المجتمع المحلي يحتاج فضاءً حرًا بالأساس، حيث الفرصة سانحة لهم للتعبير عن شواغلهم، ورفضهم للفساد، والتوزيع غير العادل للفرص والخدمات، ومن ثم فإن الانفتاح على مساحات وفضاءات حرة شرط مهمة في بناء تحالفات أوسع، وهو ما لاحظه الباحث في تبرأ العديد من منتسبي الشبكات التقليدية من تأثير الانتماء إلى تلك الشبكات فيما يخص توجهاتهم والخدمات التي يقدمونها.

وكان واضحًا – من متابعة حالات الدراسة –أن عملية التعبئة تنطلق بالأساس من الفضاء الحر، ومع نجاح نشطاء الفضاء الحر في تأطير مطالبهم ورؤيتهم تتكون لدينا أولى مراحل النجاح في ضبط صراعات القوة داخل الشبكة التقليدية، ومن ثم ينطلق النشطاء يصحبهم دعم مرجعي إلى الفضاء السياسي العام، حيث حلبة الصراع على القوة، ويسعون إلى النجاح في ذلك الصراع عبر خطابات متعددة، يناسب كلٍ منها جمهور محدد، أو كما قال صاحب **الثانية عشر**: " بيتكلم المرشح مع الصعايدة إنهم قرايبه وحيخدمهم، ويكلم المتعلمين والمثقفين إننا الأجدر"، وهو ما أكده

صاحب **الحالة الخامسة** بقوله: "لأن الإنسان البسيط ودي الكتلة الغالبة في البلد عايزة خدمة، عايز تحل مشكلته مع الحكومة، مش في دماغه الرقابة ولا التشريع".

ويقود النشطاء عملية التعبئة عبر استغلال لحظة الانتخابات باعتبارها (فرصة سياسية)، لحظة جامعة لأصحاب المطالب والمصالح، وذوي القربى والأرحام، ويجتهد نشطاء الشبكات الجمعية – في تلك اللحظة – في استدعاء أنصارهم، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن عملية التعبئة لا تنفصل عن المكانة الراهنة للنشطاء وشبكاتهم في بناء القوة (علاقات القوة)، ورصيدهم الاجتماعي (رأس المال الرمزي)، واستثماراتهم الاقتصاد/اجتماعية (تعبئة الموارد)، وهو ما أكده صاحب الحالة الخامسة بقوله " الانتخابات للبرلمان صعبة جدا وعايزة شغل عالي مع الناس، ووقت وخبرة ومؤيدين يقتنعوا بيك"، وهنا تظهر أهمية عملية التأطير، حيث خلع المعاني على الغاية من تقلد المنصب السياسي، وإقناع الآخرين بجدارة المرشح، واستحقاقه، وتتم عملية التأطير عبر توزيع خطابات مختلفة يناسب كل منها جمهور محدد.

ولا تتم التعبئة في سياق هادئ، بل تبلغ التعبئة ذروتها مع بلوغ مستوى الصراع على القوة أقصى مراحله، وهو ما عبر عنه صاحب **الحالة السادسة** بقوله: " الانتخابات مشاكلها كتير وصعبة على أي حد، ومحتاج ناس جامدة جدا تقف وراءه، الموضوع فوق الصعب وفوق التحمل"..

ومن متابعة عملية التعبئة وصراع القوة يمكن أن نستخلص ما يلي:

أ- يحتل الفضاء الحر مركزًا لبدء، وضبط عمليات التعبئة؛ وذلك عبر حسم الصراعات داخل الشبكة التقليدية في المقام الأول، ومن ثم نَيلْ تأييدها، والانتقال إلى المجتمع المحلي.

ب- شكّلَ التاريخ السياسي والاجتماعي لنشطاء الشبكات رصيدًا مهمًا في قدرتهم على الانخراط في صراعات القوة.

ج– يقدم دعم الشبكات المرجعية خطابًا ومعنىً مهمًا في عمليات التعبئة، علاوة على المكانة والقوة الاجتماعية والاقتصادية للشبكة والتي تضاف إلى رصيد هؤلاء النشطاء.

د– يقدم نشطاء الشبكات خطابات تأطير متنوعة، تناسب كل قطاع اجتماعي أثناء عملية التعبئة.

هـ – تصل التعبئة ذروتها عند انكشاف صراعات القوة وبروزها صراحةً، وزيادة حالة الاستنفار، والحشد التعبوي، ذلك الحشد الذي يصل إلى مرحلة التجانس مع غايات النشطاء، ويُصر على فوزهم وانتصارهم في معركة حيازة القوة.

شكل (١ –٢) يشرح المراحل التي تمر بها عملية التعبئة داخل الشبكات الاجتماعية ذات الهوية المشتركة

سادسًا – استخلاص نتائج الدراسة:

يمكننا الآن بعد العرض المُفصّل لنتائج الدراسة الميدانية أن نقوم بمحاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

ما العلاقة بين مأسسة وتعدد شبكات الهوية الجمعية؛ والصراع الاجتماعي على بناء القوة في مدينة السويس؟

السؤال الأول: ما خصائص وبنية الشبكات الاجتماعية لمهاجري الصعيد في السويس ؟

– أوضحت الدراسة الميدانية أن البنية الأساسية للشبكات الاجتماعية لمهاجري الصعيد – بالسويس – ذات ملامح تقليدية، حيث الجذور المشتركة تمثل معيارًا حاكمًا في بناء الهوية

وتعبئتها، وتعتمد تلك الشبكات على النشطاء – الأكثر خبرة، وتنظيمًا – في قدرتها على إعادة تأطير معاني الهوية، وإظهار أهميتها وأصالتها؛ ليس فقط لجمهور الشبكة، بل لمن هم خارجها.

– أظهرت الدراسة أهمية وحضور عملية الاعتراف بالجذور المشتركة بين الأعضاء داخل الشبكة الاجتماعية التقليدية، فالاعتراف المتبادل بالمكانة المتساوية هو نقطة بداية تنظيم عمل الشبكة الاجتماعية، وضمان استقرارها، وضبط اتجاه الصراعات داخلها.

– أوضحت الدراسة لجوء بعض النشطاء المستقلين إلى مقاومة الشبكات التقليدية، والتحلل من قيودها، معتمدين على شبكات دعم حزبي، وكانوا يسعون بالأساس إلى تجاوز خطاب شبكات الهوية التقليدية بهدف حشد أصحاب الروابط الضعيفة، والمتضررين من خطاب الشبكات التقليدية، إلا أن تقييم تلك التجربة لم يلقْ ترحيبًا طويلًا، بحيث نجحت وتمكنت شبكات الدعم التقليدية من إعادة إنتاج نفسها في صور مختلفة؛ ترفع شعار الخدمة والحلول العاجلة لمشاكل المواطنين.

– أثبتت الدراسة أن شبكات الهوية الجمعية تمر – سواء تقليدية أو غير تقليدية – بأزمة فعلية منذ مرحلة ما بعد يناير ٢٠١١م، حيث ازدادت مساحات التفكك والانفصال داخل تلك الشبكات، علاوة على فقدان الكثير من أدوات القوة (استمرار حل المجالس المحلية منذ فبراير ٢٠١١م)، وتغيير نظام الانتخابات مناصفة بين الفردي والقائمة (٢٠١٤ و ٢٠٢٠م).

– بينت الدراسة لجوء أغلب نشطاء شبكات الشبكات الاجتماعية إلى البحث عن شبكات تنظيمية حزبية رسمية، والتي تقدم لهم بعضًا من موارد القوة السياسية التي افتقدوها، حتى أن المستقلين – حزبيًا – منهم والذين كانوا يستخدمون الموارد الاسترضائية قبل عام ٢٠١١م اضطروا إلى الانضمام إلى تلك التنظيمات الحزبية الجديدة (حزب مستقبل وطن على سبيل المثال) أملًا في تقديم خدمات اجتماعية، أو النجاح في الوساطة بين المواطنين وأجهزة الحكومة.

السؤال الثاني –ما مجالات وصور توظيف وتعبئة الهوية الجمعية داخل الشبكات الاجتماعية محل الدراسة؟

– كشفت الدراسة عن أن عملية تعبئة الهوية الجمعية تحتاج إلى خوض صراعات داخل الشبكة الاجتماعية؛ وذلك في سبيل نبذ الخلافات والتباينات العائلية التي تنهض عليها الشبكة التقليدية،

وينجح نشطاء الفضاء الحر في كل شبكة في ذلك الصراع في حال قدرتهم على توحيد صفوف الجماعة، وإخفاء تبايناتها.

– أوضحت الدراسة أن نشطاء الفضاء الحر الذين يمتازون بمهارات شخصية في عمليات التواصل، وتأطير المعاني الجمعية والمشتركة للهوية هم القادة غير الرسميين للجماعة وشبكاتها.

– أظهرت الدراسة أن تعدد المستويات الشبكية للجماعة من شأنه أن يُسهم إما في قوة الجماعة أو تفككها؛ ويتوقف ذلك الأمر على عدة عوامل؛ من أبرزها: قوة نشطاء الفضاء الحر، وتمكنهم من تأطير خطاب الهوية الجمعية فوق أي خطاب مُفرق لوحدة وتضامن الجماعة وشبكاتها، ونجاحهم في استثمار الموارد الاقتصادية للشبكة في المجتمع المحلي؛ وبما يؤكد قدرتهم على تحقيق التكامل الاجتماعي داخل شبكاتهم، الأمر الذي يضبط من حركة واتجاهات الصراعات، ويعزز متانة وتجانس المستويات البنيوية.

– أظهرت الدراسة أن نجاح الشبكة الاجتماعية في صراعات القوة لا يتعلق بمجرد تعدد أو تعقد المستويات الشبكية بقدر ما يتعلق بوجود نشطاء مخضرمين، لديهم القدرة على إدارة موارد الشبكة وتعبئتها في إطار يضمن لهم تحقيق هدفين أساسيين: التكامل الاجتماعي، والانضباط المعياري داخل الشبكة.

– أوضحت الدراسة أن الصراع من أجل الاعتراف بالهوية في المجتمع المحلي يعتمد على قدرة الجمعية وشبكاتها في تحقيق استثمارات اجتماعية تتراكم في المجتمع المحلي بدون تمييز.

– تبين لدراسة أن الجمعيات والنشطاء الذين عجزوا عن تقديم مبادرات، أو خدمات للمجتمع المحلي، أو موارد اقتصادية واجتماعية قد تقلصت قدرتهم على نَيلْ الاعتراف بقوتهم.

السؤال الثالث: كيف يستغل نشطاء الشبكات الروابط الضعيفة والثقوب الهيكلية بين الشبكات الاجتماعية ؟

– أكدت الدراسة أن نشطاء الشبكات التقليدية يجمعون بين خطابين، الأول: مُوجه لأبناء شبكاتهم من ذوي القُربىَ والأرحام، والثاني: لمواطني المجتمع المحلي، وأكدت الدراسة أن النجاح في تأطير الخطابين يقدم للنشطاء تحالفات وأنصار على نطاق واسع، شريطة أن يقدم النشطاء موارد وخدمات للمجتمع المحلي.

– أوضحت الدراسة أن استمرار قنوات الاتصال الفعال بين النشطاء وشبكاتهم، وأنصارهم من ذوي الروابط الضعيفة من أبرز عوامل نجاحهم في صراعات القوة.

– أثبتت الدراسة أن النشطاء الذين اهتموا بمواطن الخلل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الثقوب الهيكلية) في المجتمع المحلي قد تمكنوا من تعبئة أنصار جدد لا تربطهم بهم صلات قوية(الروابط الضعيفة)، وأضاف ذلك رصيدًا مهمًّا إلى قوة النشطاء.

– أظهرت الدراسة أن الجمعيات التي لم تخاطب قوى المجتمع المحلي، أو تسعى إلى كشف نقاط الخلل، والمطالب الاجتماعية المُلحة؛ لم تفلح في المشاركة في العملية السياسية، وظلت بعيدة منعزلة، تعاني أزمات اقتصادية داخلية، وصراعات رمزية مفرقة لقوة الجمعية وشبكاتها.

السؤال الرابع: ما خصائص بناء القوة داخل الشبكات الاجتماعية ؟

– كشفت الدراسة عن سيطرة الطابع التقليدي والشخصي على بناء القوة في أغلب الشبكات الاجتماعية محل الدراسة، فكانت القرابة، أو المعرفة والثقة الشخصية مصدرًا للقوة وممارستها، وشكلت تلك المصادر رأسمالًا رمزيًا كان لابد من استثماره.

– تأكد للدراسة أن المشاركة في العملية السياسية قد شجع الشبكات الاجتماعية على التحول من شأنها الخاص إلى الشأن المحلي، والعام، وأكدت البيانات الواردة أن عملية التحول تلك تمت عبر الاحتفاظ بالهوية وشبكاتها التقليدية.

– لم يكن للبناء التقليدي للقوة أن يستمر بدون عملية الصراع من أجل الاعتراف بالهوية، والشعور الجمعي بالتهديد لمكانة شبكتهم الاجتماعية، ومن ثم بُذلت مجهودات كبيرة للحفاظ على هوية تلك الشبكات، بل وتأمين سيطرتها على موارد ومراكز القوة في المجتمع المحلي.

– كان الفضاء الحُرْ هو مركز القوة داخل الشبكات الاجتماعية، وهو مقر تأمين ضبط الفاعلين وضمان تعبئتهم، ومنه ينطلق نشطاء الشبكة في صراعاتهم من أجل الاعتراف بهويتهم وقوتهم السياسية.

– يواجه البناء التقليدي للقوة في الشبكات الاجتماعية – بالسويس – تحديات كبيرة؛ خاصة بعد مرحلة يناير ٢٠١١م، فقد تم تقليص كل من: أدوات القوة (المجالس المحلية– تقليص المقاعد الفردية)، وسياسات توزيعها(الخدمة والسياسات الاسترضائية)، علاوة على اهتمام صناع القرار

بدفع تنظيمات سياسية جديدة؛ الأمر الذي اضطر أغلب رموز الشبكات التقليدية؛ بمن فيهم المستقلين من الانضمام إلى تلك التنظيمات.

– شكلت المعرفة الشخصية للنشطاء – من ذوي المهارات الشخصية في التواصل وتقديم الخدمات – عاملًا رئيسًا في تحديد رموز وحائزي القوة السياسية، ولم يكن للانتماء الحزبي مكانة كبيرة في خيارات الفاعلين وعمليات تعبئتهم.

السؤال الخامس – ما صور صراعات القوة داخل وبين الشبكات الاجتماعية محل الدراسة ؟

– أثبتت الدراسة أن عمليات صراعات القوة تبدأ من الاعتراف بالهوية الجمعية داخل شبكات مهاجري الصعيد بالسويس، ويقود تلك المهمة نشطاء الفضاء الحر، فهم الأكثر جرأة ورغبة في استخدام هويتهم؛ باعتبارها أداةً مهمةً في عملية التعبئة، والسيطرة على موارد القوة داخل الشبكة الاجتماعية، وفي المجتمع المحلي.

– أكدت الدراسة أن نشطاء الفضاء الحر يميلون إلى حسم الصراع داخل شبكتهم الاجتماعية لصالح الأشخاص الأكثر حضورًا ولباقةً، ونشاطًا وقدرة على تقديم الخدمات الحكومية داخل المجتمع المحلي، وأكثر قدرة على الاتصال الاجتماعي مع الآخرين، وأجهزة الحكومة.

– أوضحت الدراسة أن صراعات القوة تتألف من عمليات عِدة، تبدأ من الحصول على الاعتراف داخل الجماعة بقوة النشطاء والإذعان لهم، أي ضبط الفاعلين بنائيًا ومعياريًا، ثم صياغة تأطير للمعاني والغايات الجمعية والتي يمكن ترجمتها على هيئة إجراءات واستثمارات اجتماعية تخدم المجتمع المحلي، علاوة على تأطير خطاب آخر مساير لاهتمامات المجتمع المحلي وتطلعاته ومطالبه، ويقوم بالأساس على التفاوض على الهوية، وتعبئة شبكات الروابط الضعيفة، واكتشاف نقاط الضعف والخلل (الثقوب الهيكلية) في إشباع الاحتياجات، وتوزيع الخدمات.

– أكدت الدراسة أن الشبكات التي تفتقد إلى نشطاء – فضاء حر – تدخل في صراعات داخلية تنال من مكانة الجمعية وشبكاتها، وتعطل من صياغة رؤى جمعية من أجل لَمْ شمل الجماعة وشبكاتها، والمشاركة في تغيير علاقات القوة في المجتمع المحلي.

– أوضحت الدراسة ارتباط تطور عمليات التعبئة بتبلور صراعات القوة، فمع تعدد شبكات الهوية الجمعية تتعدد قوى التعبئة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يزيد من حدة وذروة الصراعات الاجتماعية، وتعبئة الهويات المتعارضة في العملية السياسية.

– أثبتت الدراسة أن التحولات الاقتصادية والسياسية بعد يناير ٢٠١١م قد أضعفت من بنية ونشطاء الشبكات التقليدية في قدرتهم على التعبئة الواسعة لصالح تكوينات وتنظيمات حزبية جديدة، الأمر الذي دفع بأغلب نشطاء الشبكات التقليدية إلى الانخراط في تلك التنظيمات الحزبية بعيدًا عن شبكاتهم.

– أوضحت الدراسة أن عدم إدماج الشبكات التقليدية في العملية السياسية يؤدي إلى عزوف قطاعات واسعة عن المشاركة السياسية، ويزيد من حدة مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية التي تبحث عن إطار اجتماعي لتحقيقها.

– أكدت الدراسة أن تفكك شبكات الهوية الجمعية – لصالح وإنكار الهويات التقليدية– من شأنه أن يزيد من تفكك الروابط التقليدية، وتدهور عمليات التعبئة، وضعف القدرة على تلبية المطالب الاجتماعية التي تحشدها تلك الشبكات.

سابعًا – توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن أبرز النقاط التي يمكن لفت النظر إليها ما يلي:

١- أن شبكات الهوية الجمعية – بالرغم من بنيتها وأدوارها التقليدية – تقوم بأدوار اجتماعية مهمة، فهي مراكز تجميع وتعبئة المصالح المتفرقة، وحفظ تراث وهوية المهاجرين، وحل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية.

٢- أهمية إدماج تلك الشبكات في التنظيمات الاجتماعية والسياسية، والاعتراف بهويتها عبر عمليات صهر هويتها الفرعية في هوية المجتمع المحلي، واعتبار أن ذلك التنوع يُعَدّ مصدرًا للقوة والثراء الثقافي والاجتماعي.

٣- يعمل إدماج تلك الشبكات في التنظيمات السياسية على تغيير الخطاب التقليدي للتعبئة، ذلك الخطاب القائم على التعصب للهوية الفرعية والجذور المشتركة، ويتم ذلك

التغيير عبر تقديم سياسات حزبية تُمثل الجميع باعتبارهم مواطنين تُمَثّلْ مصالحهم بدون تمييز.

٤- أكد ممثلوا وأعضاء الشبكات الاجتماعية أهمية أن تسمح الدولة بتنظيم انتخابات المجالس المحلية والشعبية، بما سينعكس ذلك على رضا المواطنين، وقدرتهم على التواصل مع صناع القرار المحليين لحل مشكلاتهم اليومية في حصولهم على الخدمات، وهو ما يتفق مع رؤية مصر ٢٠٣٠م، والتي احتوت على عدة أهداف استراتيجية، وكان الهدف الثاني منها يتجسد في " عدالة واندماج: «العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة – تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجًا، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية » (رؤية مصر ٢٠١٤،٢٠٣٠م).

٥- أكدت الدراسة أن توظيف رأس المال الرمزي – للجمعية وشبكاتها – في هيئة استثمارات تخدم البُعد الاجتماعي من شأنه أن يُسهم في حل مشكلات التنمية والمشاركة في إشباع الاحتياجات المُلحة في المجتمع المحلي، ومن ثم تبرز ضرورة دعم تلك الشبكات والسماح لها بالحصول على تبرعات – بآليات قانونية – من خارج المجتمع المحلي بما يخدم التنمية وقدرتها على حل المشكلات الاجتماعية والمساعدة في تقديم خدمات صحية واجتماعية بلا تمييز ».

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

١-أحمد، غريب سيد. ١٩٨٣م. تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

٢-إريكسن، توماس هايلاند. (أكتوبر ٢٠١٢م). العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية. ترجمة لاهاي عبدالحسين. عالم المعرفة. ع (٣٩٣).

٣-الحسيني، السيد. (١٩٨٥م). النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم. القاهرة. دار المعارف. ط.٥

٤-بوتومور، توم. (١٩٨١م). علم الاجتماع والنقد الاجتماعي. ترجمة محمد الجوهري وآخرون. سلسلة علم الاجتماع المعاصر. القاهرة. دار المعارف.

٥-تعداد سكان القُطر المصري لسنة ١٩٠٧، نظارة المالية، المطبعة الأميرية بمصر، (١٩٠٩م)

٦-تعديل قوانين تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب والهيئة الوطنية للانتخابات(يوليو ٢٠٢٠م). الجريدة الرسمية. ع (٢٦).

٦-جريدة المقطم. الخميس ١٨ ديسمبر ١٩٤١م.

٧-خلاف، أحمد شوقي. (يوليو١٩٧٨م). تيارات الهجرة بين ريف وحضر محافظات جمهورية مصر العربية: تعداد ١٩٦٦م، السكان: بحوث ودراسات. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٨- رؤية مصر ٢٠٣٠م، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية
(https://www.presidency.eg/ar)

٩-زايد، أحمد. (٢٠٠١م). مقدمة في علم الاجتماع السياسي. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.

١٠-زايد، أحمد. (٢٠٠٣م). تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

١١-غيث، محمد عاطف. (١٩٨٦م). المجتمع الريفي. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

١٢-فيبر، ماكس. (٢٠١١م). مفاهيم أساسية في علم الاجتماع. ترجمة: صلاح هلال. المركز القومي للترجمة. القاهرة.

١٣-كامل، أسامة. (أبريل ٢٠١٥م). ترسيم حدود الدوائر الانتخابية بين المعايير الدولية وتداعيات قانون تقسيم الدوائر الانتخابية في مصر٢٠١٥. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. القاهرة.

١٤-كريب، إيان. (ابريل ١٩٩٩م). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد حسين غلوم. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة. ع (٢٤٤). الكويت.

١٥-مجموعة من الخبراء. (٢٠٠٤م). التوصيف البيئي لمحافظة السويس. وزارة الدولة لشئون البيئة جهاز شئون البيئة.

١٦-مجموعة من الخبراء. (يوليو ١٩٩٤م). تيارات الهجرة بين ريف وحضر محافظات جمهورية مصر العربية. الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء – مركز الأبحاث والدراسات السكانية. ع (٤٩).

١٧- > رؤيـــــــة مصـــــــر ٢٠٣٠:: in: See .
https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1/>.%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

18- Abrutyn, Seth and Mueller, Anna S.(2015). When Too Much Integration and Regulation Hurts: Re-envisioning Durkheim's Altruistic Suicide, Society and Mental Health Vol. 6, No1, American Sociological Association.

19- Alan, Swingwood.(2000). A short history of sociological thought. Macmillan press Ltd. third edition.

20-Benford Robert D. and Snow, David A. (2000). Framing Processes and Social Movements: An Overview and Assessment. Annual Review of Sociology. Vol. 26.

21-Bourdieu, Pierre. (1989). social pace and symbolic power. Journal of sociological theory, vol 7. No 1, john Wiley& sons, ltd.

22- Burt, Ronald Structural. (2004). Holes and Good Ideas. American Journal of Sociology Vol. 110, No. 2 Published by: The University of Chicago Press.

23- Di Gregorio, Brockhaus, M., M. and Carment, policy networks: exploring actors and power structures in an emerging policy domain. journal of Ecology and Society. No 19, Vol (4).

24- Evans, Sara M. Boyte, Harry C. (1992). Free Spaces: The Sources of Democratic Change in America University of Chicago Press.

25- Freeman, Linton C. (2004).The Development of Social Network Analysis. A STUDY IN THE SOCIOLOGY OF SCIENCE. Empirical Press Vancouver. BC Canada.

26- Gamson,Joshua. (2015). the dilemmas of identity politics, in: Jeff Goodwin and James M.jasper (editors), the social movement reader, cases and concepts, Blackwell publishing ltd, third edition, London.

27- Gaventa, Jonathan. (2006). Power after lukes: An overview of theories of power since lukes and their application to development, IDS Bulletin, vol, 36, No 6.

28- Hagen,Roar. (2009). Collective power: Reception and prospect of scientific concept, in: W.ostreng (Editor), Transference. Interdisciplinary communications. CAS publications. Oslo.

29- Hanneman, Robert A. and Riddle. (2005). Mark Introduction to Social Network Methods, University of California.

30- Jones,Steve. (2006). Antonio Gramsci. Rutledge. London.

31- Maness, Michael. (2017). A Theory of Strong Ties, Weak Ties, and Activity Behavior: Leisure Activity Variety and Frequency. Transportation Research Record Journal of the Transportation Research Board · January.

32- Mills, C.Wright.(1960). the structure of power in American society, British Journal of sociology, vol: 9, No: 1, London.

33- Ning Li , et al.. (2021). A Review of the Research Progress of Social Network Structure. journal of Complexity. Volume. wily publishers.

34- Ognyanova,Katherine. (2022). Social Network Analysis. In A. Ceron (Ed.). Encyclopedia of Technology and Politics. Edward Elgar Publishing.

35- Parsons,Talcott. (1963). on the concept of political power, journal of proceedings of the American philosophical society, vol: 107, No.3, June.

36- Pescosolido, Bernice A.(2000). Eric R.Wright. The view from two worlds: The convergence of social network reports between mental health clients and their ties. Social Science & Medicine. Volume 58, Issue 9.

37- Pescosolido, Bernice A.(2007). the sociology of social network,. In C. D. Bryant, & D. L. Peck 21st century sociology (Vol. 2, pp. I-208-I-217). SAGE Publications, Inc.

38- Polletta, Francesca Free. (1999). spaces in: collective action. journal of Theory and Society , No 28, Vol 38, Kluwer Academic Publishers. Printed in the Netherlands

39- Polletta, Francesca and Kretschmer, Keley. (2013). The Wiley-Blackwell Encyclopedia of Social and Political Movements, Edited by David A. Snow, Donatella Della Porta, ----Bert Klandermans, and Doug McAdam. Blackwell Publishing Ltd. Published by Blackwell Publishing Ltd.

40- Polletta, Francesca and Jasper, James M. Collective Identity and Social Movements. Annual Review of Sociology. Vol. 27 ,August.

41- Rockenbauch,T. and Sakdapolrak.(2017). Social networks and the resilience of rural communities in the Global South: a critical review and conceptual reflections., journal of Ecology and Society, Vol 1, No:10.

42- Ronfeldt, David.(2006). In search of how societies work. Tribes - the first and forever form. the RANDA pardee center.

43- S.N.Eisenstadt, Giesen, B. The Construction of Collective Identity, some analytical and comparative indications. European journal of social theory. vol 1, no 2.

44- Scott, John Power. (2007). Domination, and Stratification Towards A conceptual Synthesis, This paper draws on lectures presented to Doctoral Conferences at ISCTE, Lisbon, Portugal on September 28th 2007 and at the Sosiologisk Institute, Bergen University.

45- Scott, John. (2014). Power. Polity Press.

46- Vairel, Frederic. (2013). protesting in authoritarian situations: Egypt and morocco in comparative perspective, in: Joel Benin and Frederic vairel (editors), social movements, mobilization. and contestation in the Middle East and North Africa. Stanford university press.

47- Wasserman, Stanley. (1994). Ssocial L Network Analysis: Methods and Applications. Cambridge University Press.